رســــالةُ
الــوصيَّـــةِ

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ
النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ " جمالِ الدِّينِ"
المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

[تعريفٌ بالرِّسالةِ]

﷽ هذِهِ نسخةُ وصيَّةُ الشَّهيدِ الثَّالثِ الميرزا لأخيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ويرضيهِ الَّذي كانَ سببَ تأليفِ الكتابِ وما يحويهِ ؛ وصَّاهُ بها لَـمَّا أرادَ المسيرُ إلى فارسَ ، ومَلَّ عن مصاحبةِ النَّاسِ ؛ ولـم يمتنعْ من تركِ الاستئناسِ .

كَتَبَهَا لهُ في ربيعِ الثَّاني من سنةِ **١٢٠٤** في كربلاءَ المقدَّسةِ ، ولدينَا صورةُ نسخةٍ منهَا ضمن مجموعـةٍ [١] خطيَّةٍ مرقَّمةٍ بـ **٥٣٦٣** ؛ حصلنَا عليهَا من السَّيِّدِ مرتضى جمالِ الدِّينِ .

(١) وصيَّتُهُ : ص١٨ . **٢٩** وفق ترقيمِ المَجموعةِ الخطيَّةِ المرقَّمةِ بـ **٥٣٦٣** .


بسم الله الرحمن الرحيم هذه نسخة وصية الشهيد الثالث الميرزا احمد رضي
الله عنه ورضيه الذي كان سبب تاليف الكتاب وما نحو به وصاه بها
لما اراد المسير الى فارس وملّ عن مصاحبة الناس ولم يمنع من
ترك الاستيناس بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كما
هو اهله وصلى الله على محمد وآله ولعنة الله على اعدائهم ومن تخلف
عنهم وشك فيهم الى يوم الدين اما بعد فهذا ما اوصى
به المولى المنقطع الى الله الغني الواسع محمد بن عبد النبي بن عبد
الصانع حشرهم الله تعالى مع مواليهم الطاهرين سلام الله عليهم
اجمعين الى الاخ الشفيق الروحاني والصنو الشفيق الرباني
سلالة النجباء العاشرة على خلق الله في الارض والسماء سمي خير
الانبياء وسيد الاوصياء الذي وافق اسمه ربنا وبن سقاه
الله من رحيق التحقيق بالكاس الاوفى انه لا يخفى على من يبصر
واهتدى ان نبينا صلى الله عليه وآله امر ما بين حالة حنينه باتباع
الثقلين

صورةُ الصَّفحةِ الأولى من رسالةِ وصيَّةِ المترجَمِ لهُ

[المقدِّمة]



الحمدُ للهِ كما هوَ أهلُهُ ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ ، ولعنةُ اللهِ على أعدائِهم ومَن تخلَّفَ عنهم وشكَّ فيهِم إلى يومِ الدِّينِ ؛ أمَّا بعدُ : فهذا ما أوصى بِهِ المولى المنقطعُ إلى اللهِ الغنيِّ الواسعِ محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ بنِ عبدِ الصَّانعِ ـ حشرَهُم اللهُ تعالى معَ مواليهم الطَّاهرِينَ سلامُ اللهِ عليهم أجمعينَ ـ إلى الأخِ الشَّقيقِ الرَّوحانِيِّ والصِّنو الشَّفيقِ الرَّبَّانِيِّ ـ سلالةِ الحجَّةِ العاشرةِ على خلقِ اللهِ في الأرضِ والسَّماءِ سَمِيِّ خيرِ الأنبياءِ ، وسيِّدِ الأوصياءِ ـ الَّذي وافق اسْمُهُ ... وبرّاً سقاهُ اللهُ من رحيقِ التَّحقيقِ بكأسِهِ الأوفى : إنَّهُ لا يخفى على من تبصَّرَ واهتدى أنَّ نبيَّنا ﷺ أمرنا حينَ حانَ حينُهُ باتِّباعِ الثَّقلينِ ، وقد نقلَهُ ثقاتُ الطَّائفَتَينِ قالَ[1] : **« إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي ، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ »** .

فعـليكَ أيُّها المـولى الرَّشيـدُ ؛ المـولَّى عليهِ بالتَّأييدِ أنْ لا تصغِ إلى " **قِيلَ** " ، و " **قالَ** " ، ودعْ هَمُّكَ وتعالَ .

---

(١) هذا الحديثُ رواهُ الخاصَّةُ والعامَّةُ بألفاظٍ متعدِّدةٍ عنهُ ﷺ ، فمنَ الخاصَّةِ ما رواهُ الصَّفارُ في بصائرِ الدَّرجاتِ : ص٤٣٤ : باب ١٨ : ح٣ : بسندِهِ عن جابرِ الجعفيِّ عن أبِي جعفرٍ عليه السلام . ومنَ العامَّةِ ما رواهُ الطَّبرانِيِّ في المعجمِ الكبيرِ ج٣ : ص٦٥ : ح٢٦٧٨ ، دار إحياءِ التُّراثِ العربيِّ بيروتُ ، ١٤٠٥عن أبِي سعيدٍ الخدريِّ عن النَّبيِّ ﷺ .

[في الاكتفاءِ بكتبِ الحديثِ والفقهِ المرويِّ عن الأئمَّة عليهم السلام]

واعلم أنَّكَ لن تجدَ في الاستكفاءِ كافياً سوى الكافي في فقهِ الأئمَّةِ الأطهارِ [ولا] خيراً من وسائلِ الشِّيعةِ وبحارِ الأنوارِ ؛ فاكتفِ بهما ولا حاجةَ لكَ بعدَ ذلكَ إلَّا في تبيانِ المعاني ، والسَّيرِ الرَّوحانيِّ ، والسَّفرِ العقلانيِّ بالانجذابِ إلى الملكوتِ الرَّحمانيِّ ، والاستقاءِ من البحرِ الرَّبانيِّ .

ولا يجوزُ لكَ الاشتغالُ بهفواتِ كفرةِ يونانَ ومَن يقلِّدُهم ؛ وينسجُ على منوالِهم من سائرِ أهلِ البلدانِ ، أو [الـ] التَّشبُّهُ بهم في التَّكلُّمِ بغيرِ المقتبسِ من مشكاةِ هداةِ الإيمانِ ؛ فإنَّها من أولياءِ الشَّيطانِ ، وعبدةِ الآراءِ ، وسدنةِ الأوثانِ ، ومسائلُهَا مخالفةٌ لنصوصِ الأحاديثِ الصَّادقةِ ؛ ومحكماتِ القرآنِ . وليسَ قولي هذا جهلاً منِّي بها ؛ بل لأنَّ أثمَها أكبرُ من نفعِهَا .

قالَ رئيسُ الإشراقيِّينَ ـ وكفى بهِ رئيساً ـ شهابُ الدِّينِ المقتولُ السهيرورديُّ شعراً :

وكم قلتُ للقومِ أنتم على شفا حفرةٍ [١] من كتابِ الشِّفا
فلـمَّا استهانوا بتوبيخنِا فزعنَا [٢] إلى الله حتَّى كفى
فماتوا على دين رسطالس [٣] وتبنا [٤] على ملَّةِ المصطفى

---

(١) في مصادرٍ : ((شفا جرفٍ)) .

(٢) في مصادرٍ : ((بتنبيهنا رجعنَا))

(٣) هذا الصَّحيحُ ، وكُتبتَ في المخطوطِ : ((رسطاطيس)) .

(٤) وفي أغلبِ المصادرِ : ((وعشنَا)) .

وقالَ رئيسُ المُحقِّقينَ الفيلسوفُ الرَّازي

نهايةُ إقدامِ[١] العقولِ عقالُ وأكثرُ سعيِ العالمَينَ ضلالُ

ولم نستفدْ من بحثِنَا طولَ عمرنا سوى أنْ جمعنَا فيهِ " قيلَ " و"قالُ "

وقد نهونا موالينَا الحججُ ـ عموماً وخصوصاً ـ عن خوضِ تلكَ اللُّجج . فعليكَ الأسى إن خالفتَ أئمَّةَ الهدى واتَّبعتَ الهوى .

[في والوقوفِ عندَ الشُّبهاتِ والإرجاءِ في المبهماتِ وتركِ الظُّنونِ]

واعلم أنَّ وابصةَ بنَ معبدٍ الأسديَّ أتى رسولَ الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ ؛ فقالَ : « **لا أَدَعُ مِنَ البرِّ والإِثْمِ شَيْئاً إِلَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ . فَلَمَّا أَتَاهُ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : إِلَيْكَ يَا وَاصِبَةُ عَنْ رَسُوْلِ الله . فَقَالَ رَسُوْلُ الله** صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ **: دَعْهُ ؛ ادْنُهْ يا وَاصِبَةُ . فَدَنَوْتُ فَقَالَ : أَتَسْأَلُ عَمَّا جِئْتَ لَهُ أَوْ أُخْبِرُكَ ؟ قالَ : أَخْبِرْنِي . فَقَالَ : جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ البِرِّ وَالإِثْمِ . قَالَ : نَعَمْ . فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِهِ ؛ ثُمَّ قَالَ : يَا وَاصِبَةُ ؛ البرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ بِهِ النَّفْسُ ، والبِرُّ ما اطْمَأَنَّ بِهِ الصَّدرُ ، والإِثْمُ مَا تردَّدَ في الصَّدرِ وجَالَ فِي القَلْبِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وأَفْتَوْكَ** » . أخرجَهُ الشَّيخُ الحميريُّ [٢] في قربِ الإِسنادِ عن الرِّضا عَلَيْهِالسَّلَامُ عن النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ .

ولكلِّ ما يقعُ في قلبكَ وتميلُ إليهِ نفسُكَ انظرْ فيهِ بالنَّظرِ الدَّقيقِ ، واسلُكْ فيهِ منهجَ أهلِ التَّصْديقِ بعدَ التَّحقيقِ .

---

(١) في مصادرٍ : ((إدراكُ)) .

(٢) قربُ الإسنادِ : ص٣٢٢ : ح١٢٢٨ مؤسسةُ آل البيتِ عَلَيْهِمُالسَّلَامُ ، قمُّ ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

ولا تقبلْ شهادةَ قومٍ وروايتَهم فيما يوافقُ شهوتَهم إذا تعارضت روايةُ قومٍ وشهادتُهم [و] قد سُئلَ عليُّ بنُ الحسين عليهما السلام **عَنِ النَّبيذِ ؟ [فقالَ] : « قَدْ شَرِبَهُ قَوْمٌ وَحَرَّمَهُ قَوْمٌ صَالِحُونَ ؛ فَكَانَ شَهادةُ الَّذِيْنَ دَفَعُوْا بِشَهادَتِهِم شَهَوَاتِهِم أَوْلَى أَنْ تُقْبَلَ مِنَ الَّذِيْنَ جرُّوا بشهادتِهِمْ شَهَوَاتِهِم »** [١] .

فتأمَّل في حالِ المجتنبينَ عن الشُّبهةِ والمتوقِّفينَ فيها ؛ وفي حالِ المتمسِّكِينَ بأصالةِ البراءةِ وأصالةِ الإباحةِ والمنهمكِينَ فيهَا ، وقد سُئِلَ أبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ عليٍّ عليهما السلام **« عَنْ سَماعِ الغِنَاءِ ؟ فَقَالَ لَهُ : أَخْبِرْنِي : إِذَا جَمَعَ اللهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ مَعَ أَيِّهِمَا يَكُوْنُ الغِنَاءُ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : مَعَ البَاطِلِ . فَقَالَ لَهُ أَبُوْ جَعْفَرٍ : حَسْبُكَ فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى نَفْسِكَ »** [٢] ، ورواهُ الرِّضا عليه السلام .

فتدبَّرْ في شربِ الدُّخانِ وتركِهِ ؛ وحالِ شاربِهِ وتاركِهِ على ما رُوِيَ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وآله من النَّهجِ الصَّريحِ ؛ فتفطَّن في كلِّ أمرٍ تثبتُ عندَهُ ؛ فإنْ كانَ بيِّناً رشدُهُ فتَّبِعْهُ ؛ وهوَ ما نطقتْ بِهِ محكماتُ الكتابِ ونصوصُ سنَّةِ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وآلِهِ الأطيابِ مُدُنِ الحكمةِ الإلهيَّةِ وأبوابِ الصَّوابِ ، وإنْ كانَ بيِّناً غيُّهُ فاجتنبهُ ؛ وهوَ ما نهت عنهُ النُّصوصُ بعمومِهَا أو الخصوصِ ، وإنْ كانَ الأمرُ ممَّا اختلفَ فيهِ الرَّعيَّةُ ؛ لتعارضِ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ وعدمِ رجحانِها بالمرجِّحاتِ المنصوصةِ عن الأئمَّةِ الفاطميَّةِ عليهم السلام ؛ فقفْ عندَهُ إن كانَ من نفسِ الأحكامِ، وإيَّاكَ والتَّمسُّكُ فيهِ بالظُّنونِ والأوهامِ ؛ فقد أُمِرْنَا بهِ ونُهينَا عنهُ أوَّلاً وثانياً

(١) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٤٥ ، دارُ النُّعمانِ ، النَّجفُ ، ١٣٨٦هـ ، وعنهُ في بحارِ الأنوارِ : ج٦٣ ص٤٨٢ : أبوابُ الأشربةِ المُحلَّلةِ والمحرَّمةِ : باب٤ : ح١ ، دارُ إحياءِ التُّراثِ العربيِّ ، بيروتُ، ط٣ ، ١٤٠٣ .

(٢) قربُ الإسنادِ : ص٣٤٢ : ح١٢٥٠ وعنهُ في البحارِ : ج٤٩ : ص٢٦٣ : باب١٨ : ح٦ .

عن الأئمَّةِ الأعلامِ عليهم السلام وإنْ كانَ من متعلَّقاتِ الحكمِ وموضوعاتِهِ ، وأنتَ في سعةٍ من فعلِهِ فاتركهُ في سبيلِهِ [١] ؛ لأنَّ مَن اجتنبَ عن الشُّبهاتِ نجا من المُحرَّماتِ ، ومَن ارتكبَ الشُّبهاتِ اقتحمَ في الهلكاتِ مِن حيثُ لا يعلمْ .

وعليكَ بالإرجاءِ في مبهماتِ الأمورِ حتَّى يردَ عليكَ من أنوارِ كلامِ أصحابِ العصمةِ ما يكشفُ السُّتورَ ، وإنْ كانَ ذاكَ الأمرُ ممَّا لابدَّ لكَ حكماً أو عملاً ـ ولا سبيلَ لكَ إلى ترجيحِ النُّصوصِ أصلاً ـ ؛ فاخترْ من بابِ التَّسليمِ أيُّها شئتْ [٢] ، ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾[٣] .

[ما وردَ في النَّهي عن التَّكلُّفِ ومجانبةِ أهلِ الآراءِ والشُّبهاتِ]

وكلَّما لمْ يثبت عليكَ فرضُهُ التَّكلُّفُ فيهِ ؛ فإنَّ زيادةَ التَّكليفِ تشريعٌ في الدِّينِ الحنيفِ ، وقد نُهينا عن التَّكلُّفِ في الشَّرعيَّاتِ والفرعيَّاتِ ؛ لأنَّهُ يستلزمُ الإبداعَ في الدِّياناتِ والتَّقحُّمِ في المهلكاتِ **قالَ عليٌّ** عليه السلام[٤] : « **إنَّما**

(١) وربما تكونُ : ((في سنبلِهِ)) .

(٢) وهذا ما قالَهُ الكلينيُّ في خطبةِ الكافي:ج١ : ص٩ : فبعدَ أن قالَ : ((فاعلمْ يا أخي أرشدكَ اللهُ أنَّه لا يسعُ أحداً تمييز شيءٍ مِمَّا اختلفَ الرِّوايةُ فيهِ عن العلماءِ عليهم السلام برأيِهِ إلاَّ على ما أطلقهُ العالِمُ عليه السلام)) وذكر ثلاثَ روايات ثُمَّ قالَ : ((ونحن لا نعلمُ من ذلكَ إلاَّ أقلَّهُ ، ولا نجدُ شيئاً أحوطُ وأوسعُ من ردِّ علم ذلكَ كلِّهِ إلى العالِمِ عليه السلام وقبولِ ما وُسِّعَ منَ الأمرِ فيهِ بقولهِ عليه السلام : " بِأَيِّمَا أَخَذْتُمْ مِنْ بَابِ التَّسْلِيْمِ وَسِعَكُمْ ")) .

(٣) سورةُ الحجِّ : الآية ٧٨ .

(٤) الكافي ج : ١ ص : ٥٤ : بَابُ الْبِدَعِ وَالرَّأْيِ وَالْمَقَايِيسِ : ح١ بسنادِهِ عن محمَّدِ بنِ مسلمٍ عن الباقرِ عليه السلام عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام.

بَدْءُ وُقُوعِ الْفِـتَنِ أَهْـوَاءٌ تُتَّبَعُ وَأَحْكَامٌ تُبْتَدَعُ يُخَالَفُ فِيهَا كِتَابُ الله يَتَوَلَّى فِيهَا رِجَالٌ رِجَالًا ؛ فَلَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ لَـمْ يَخْفَ عَلَى ذِي حِجًى ، وَلَوْ أَنَّ الْحَقَّ خَلَصَ لَـمْ يَكُنِ اخْتِلَافٌ ؛ وَلَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ وَ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ فَيُمْزَجَانِ فَيَجِيئَانِ مَعاً ؛ فَهُنَالِكَ اسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ وَنَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَـهُمْ مِنَ اللهَّ الْحُسْنَى » .

وقالَ عليه السلام(١) : « فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ، وَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ؟! ؛ والأعْلامُ قَائِمَةٌ ، وَالآياتُ وَاضِحَـةٌ ، وَالمنـارُ منصوبـةٌ . فـأَيْنَ يُتَـاهُ بِكُمْ ؟! ؛ بَلْ كَيْفَ تَعْمَهُوْنَ ؟! » إلى أنْ قالَ : « أيُّهَا النَّاسُ خُذُوْهَا عَنْ خَاتَمِ النَّبِيِّيْنَ صلى الله عليه وآله ؛ إِنَّهُ يَمُوْتُ مَنْ مَاتَ مِنَّا ولَيْسَ بِمَيِّتٍ ، ويَبْلَى مَنْ يَلِيَ مِنَّا ولَيْسَ بِبَالٍ ؛ فَلا تَقُوْلُوْا بِمَا لا تَعْرِفُونَ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ الحَـقِّ فِيمَا تُنْكِرُوْنَ ، واعْـذِرُوْا مَـنْ لا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَيْه » إلى أن قالَ : « فَلا تَسْتَعْمِلُوا الرَّأْيَ فِيمَا لا يُدْرِكُ قَعْرَهُ الْبَصَرُ ، ولا تَتَغَلْغَلُ إِلَيْهِ الْفِكَرُ » .

وقالَ (٢) : « وَ مَا كُلُّ ذِي قَلْبٍ بِلَبِيبٍ وَ لاَ كُلُّ ذِي سَمْعٍ بِسَمِيعٍ وَ لاَ كُلُّ ذِي نَاظِرِ عَيْنٍ بِبَصِيرٍ . فَيَا عَجَباً ، ومَا لِيَ لا أَعْجَبُ مِنْ خَطَـأِ هَذِه الْفِرَقِ عَلَى اخْتِلافِ حُجَجِهَا فِي دِينِهَـا لا يَقْتَصُّوْنَ أَثَرَ نَبِيٍّ ، وَلا يَقْتَدُونَ بِعَمَلِ وَصِيٍّ ، وَلا يُؤْمِنُونَ بِغَـيْبٍ ، وَلا يَعِفُّوْنَ عَنْ عَيْبٍ . يَعْمَلُونَ فِي الشُّبُهَاتِ ، ويَسِيرُونَ فِي الشَّهَوَاتِ . المَعْرُوفُ فِيهِمْ مَا عَرَفُوا والْمُنْكَرُ عِنْدَهُمْ مَا أَنْكَرُوا . مَفْزَعُهُمْ فِي الْمُعْضِلاتِ إِلَى أَنْفُسِهِمْ . وتَعْوِيلُهُمْ فِي الْمُهِمَّاتِ عَلَى آرَائِهِمْ . كَأَنَّ كُلَّ امْرِئٍ

(١) نهجُ البلاغةِ : ص١١٧، ١١٨ : بابُ المختارِ من خطبِهِ : خطبة ٨٧ ، دارُ الكتابِ العربيِّ ، بيروتُ ، ١٤٢٥هـ .

(٢) نهجُ البلاغةِ : ص١١٩ : بابُ المختارِ من خطبِهِ : خطبة ٨٨ ، ورُوِيَ في الكافي : ج٨ : ص٦٤ : ح٢٢ مسنداً إلى مسعدةَ بنِ صدقةَ عن الصَّادقِ عليه السلام من خطبةٍ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام .

مِنْهُمْ إِمَامُ نَفْسِهِ ، قَدْ أَخَذَ مِنْهَا فِيمَا يَرَى بِعُرَىً وَثِيْقَاتٍ وأَسْبَابٍ مُحْكَمَاتٍ » .

وزادَ في الكافي ـ بعدَ قولِهِ : " وأَسْبَابٍ مُحْكَمَاتٍ " : « فَلَا يَزَالُونَ بِجَوْرٍ[١] وَلَنْ يَزْدَادُوا إِلَّا خَطَأً ، لَا يَنَالُونَ تَقَرُّباً وَلَنْ يَزْدَادُوا إِلَّا بُعْداً مِنَ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ، أُنْسُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ، وَتَصْدِيقُ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ ؛ كُلُّ ذَلِكَ وَحْشَةً مِمَّا وَرَّثَ النَّبِيُّ [الْأُمِّيُّ صلى الله عليه وآله][٢] ، وَ نُفُوراً مِمَّا أَدَّى إِلَيْهِمْ مِنْ أَخْبَارِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَهْلُ حَسَرَاتٍ وَكُهُوفُ شُبُهَاتٍ؛ وَأَهْلُ عَشَوَاتٍ وَضَلَالَةٍ وَرِيبَةٍ ، مَنْ وَكَلَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ وَرَأْيِهِ ؛ فَهُوَ مَأْمُونٌ عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُهُ ، غَيْرُ الْمُتَّهَمِ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ . فَمَا أَشْبَهَ هَؤُلَاءِ بِأَنْعَامٍ قَدْ غَابَ عَنْهَا رِعَاؤُهَا ، وَوَاأَسَفَى مِنْ فَعَلَاتِ شِيعَتِنَا[٣] مِنْ بَعْدِ قُرْبِ مَوَدَّتِهَا الْيَوْمَ [كَيْفَ يَسْتَذِلُّ][٤] بَعْدِي بَعْضُهَا بَعْضاً ؟! ، وَكَيْفَ يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضاً ؟! » .

وقالَ العَالِمُ عليه السلام[٥] : « أَهْلُ البِدَعِ والشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ يُسَوِّدُ اللهُ وُجُوْهَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ » .

وقالَ النَّبيُّ صلى الله عليه وآله : « كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٍ ، وَكُلُّ عَمَلٍ لا يُعْمَلُ بِسُنَّتِي فَهُوَ

---

(١) في الكافي : ((يَجُوْرُوْنَ)) .

(٢) ما بيَن [ ] سقطَ من المخطوطِ وأثبتناهُ من المصدرِ (الكافي) .

(٣) في روضةِ الكافي : ((شيعتِي)) .

(٤) ما بيَن [ ] سقطَ من المخطوطِ وأثبتناهُ من المصدرِ (الكافي) .

(٥) تفسيرُ القُمّيِّ : ج١ : ص٣١١ : تفسيرُ سورةِ يونسَ وعنهُ في البحارِ : ج٢ : ص٢٩٨ : باب٣٤ : ح٢٠ عن أبي الجارودِ عن أبي جعفرٍ عليه السلام .

بِدْعَةٌ »[١] .

وقـالَ **النَّبيُّ** صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِه [٢] : **« أَهْلُ البِدَعِ كِلابُ أَهْلِ النَّارِ »** .

وقـالَ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِه لعليٍّ عَلَيْهِالسَّلَامُ في عهدٍ لهُ طويلٌ[٣] : **« وَتُجَاهِدُ مِنْ أُمَّتي كُلَّ مَنْ خَالَفَ القُرْآنَ وَسُنَّتِي مِـمَّنْ يَعْمَلُ فِي الدِّيْنِ فِي الرَّأْيِ ؛ وَلا رَأْيَ فِي الدِّينِ إِنَّما هُوَ أَمْرٌ مِنَ الرَّبِ وَنَهْيُهُ »** ، وفيهِ : **« إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاقْتَصِرْ عَلَى الهُدَى ؛ إِذَا قَوْمُكَ عَطَفُوْا الهُدَى على الهَوَى ، وَعَطَفُوْا القُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ ؛ فَتَأَوَّلُوْهُ بِرَأْيِهِمْ بِتَتَبُّعِ الحُجَجِ مِنَ القُرْآنِ لمشتبهاتِ**[٤] **الأَشْيَاءِ الطَّارِئَةِ عِنْدَ الطُّمَأْنِيْنَةِ إِلَى الدُّنْيَا؛ فَاعْطِفْ أَنْتَ عَلَى القُرْآنِ . وَإِذَا قَوْمُكَ حَرَّفُوْا الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِ عِنْدَ الأَهْوَاءِ السَّاهِيَةِ وَالآرَاءِ الطَّامِحَةِ »** إلى قولِهِ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَآلِه : **« فَإِنَّ العَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ »** .

وَوَقَّعَ عَلَيْهِالسَّلَامُ إلى العمريِّ وابنِهِ[٥] : **« وَلَوْ قَدْ أَذِنَ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِيْمَا قَدْ مَنَعَهُ عَنْهُ ؛ وَأَزَالَ عَنْهُ مَا قَدْ جَرَى بِهِ حِكْمُهُ ؛ لأَرَاهُمْ الحَـقَّ ظَاهِراً بِأَحْسَنِ حِلْيَةٍ ،**

---

(١) أمَّا الشِّقُ الأوَّلُ ((وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضلالةٍ)) فقد استفاضَ بيَن الخاصَّةِ والعامَّةِ ، وأمَّا الشِّقُ الآخرُ ؛ فلم نقفْ على مَنْ أوردَ هذا اللَّفظِ .

(٢) كنزُ العمالِ : ج١ : ص٢٣٣ : ح١١٢٥ عن أبي أمامةَ .

(٣) الاحتجاجُ : ج١ : ص٢٩٠ وعنهُ في البحارِ : ج٢٩ : ص٤٢٣ : باب١٣ : ح٦ ورويَ في كنز العمَّالِ : ج١٦ : ص١٩٤ : ح٤٤٢١٦ عن يحيى بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحسنِ عن أبيهِ عن عليٍّ عَلَيْهِالسَّلَامُ .

(٤) في الاحتجاجِ : ((لِمُشتَهيَاتِ)) ، وفي كنزِ العمَّالِ والبحارِ : ((بِمُشْتَبِهَاتِ)) .

(٥) إكمالُ الدِّينِ: ص٥١١ :باب٤٥ : ح٤٢ وعنهُ في البحارِ: ج٥٣ : ص١٩١ : باب٣١ : ح١٩

وَأَبْيَنِ دَلالَةٍ ، وَأَوْضَعِ عَلامَةٍ ؛ ولأَبَانَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَامَ بِحُجَّتِهِ ؛ وَلَكِنَّ أَقْدَارَ اللهِ تَعَالى لا تُغَالَبُ ، وَإِرَادَتَهُ لا تُرَدُّ ، وَتَوْفِيْقَهُ لا يُسْبَقُ ؛ فَلْيَدْعُوْا عَنْهُمْ أَتْبَاعُ الهَوى ؛ وَلْيُقِيْمُوْا عَلَى أَصْلِهِمُ الَّذِي كَانُوْا عَلَيْهِ ؛ وَلا يَبْحَثُوْا عَمَّا سُتِرَ عَنْهُمْ فَيَأْثَمُوْا ، وَلا يَكْشِفُوْا سِتْرَ اللهِ فَيَنْدَمُوْا ، وَلْيَعْلَمُوْا أَنَّ الحَقَّ مَعَنَا وَفِيْنَا؛ لا يَقُوْلُ ذَلِكَ سِوَانَا إِلَّا كَذَّابٌ مُفْتَرٍ ، وَلا يَدَّعِيْهِ غَيْرُنَا إِلَّا ضَالٌّ غَوِيٌّ ؛ فَلْيَقْتَصِرُوْا مِنَّا عَلَى هَذِهِ الجُمْلَةِ دُوْنَ التَّفْسِيرِ » الحديثُ .

وقالَ عليٌّ عليه السلام[٦] : « تَرِدُ عَلَى أَحَدِهِمُ الْقَضِيَّةُ فِي حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ ؛ فَيَحْكُمُ فِيهَا بِرَأْيِه ، ثُمَّ تَرِدُ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ بِعَيْنِهَا عَلَى غَيْرِه ؛ فَيَحْكُمُ فِيهَا عَلَى قَوْلِهِ[٧] »

إلى أن قالَ : « وإِلَهُهُمْ وَاحِدٌ ، ونَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ وكِتَابُهُمْ وَاحِدٌ ؛ أَفَأَمَرَهُمُ اللهُ سُبحَانَهُ بِالاخْتِلافِ فَأَطَاعُوه ؟! ، أَمْ نَهَاهُمْ عَنْه فَعَصَوْه ؟! ، أَمْ أَنْزَلَ اللهُ دِيناً نَاقِصاً ؛ فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِتْمَامِه ؟! ، أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَه فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا وعَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى ؟! ، أَمْ أَنْزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِيناً تَامّاً ؛ فَقَصَّرَ الرَّسُولُ صلى الله عليه وآله عَنْ تَبْلِيغِه وَأَدَائِه ؟! ؛ وَاللهُ تعالى يَقُولُ : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾[٨] ، وفِيْهِ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ، وذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً ، وَأَنَّه لا اخْتِلافَ فِيْهِ ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[٩] » .

---

(٦) نَهجُ البلاغةِ : ص٤٦ : الباب١ : خطبة رقم ١٨ .

(٧) في النَّهجِ : ((فِيْهَا بِخلافِهِ))

(٨) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ٣٨ .

(٩) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٨٢ .

وقالَ الصَّادقُ عليه السلام [١] ـ بعدَ كلامٍ طويلٍ لأبي حنيفةَ ـ : « **فَأَنْتَ الَّذِي تَقُوْلُ : ﴿ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[٢] ؟ قَالَ : أَعُوْذُ بِاللهِ مِنْ هَذَا القَوْلِ . قَالَ : إذا سُئِلْتَ ؛ فَمَا تَصْنَعُ ؟ قَالَ : أُجِيْبُ عَنِ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ أَوِ الاجْتِهَادِ[٣] . قَالَ : إِذَا اجْتَهَدْتَ مِنْ رَأْيِكَ وَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِيْنَ قَبُوْلُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَكَذَلِكَ وَجَبَ قَبُوْلُ مَا أَنْزَلَ اللهُ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ﴿ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾** » .

وقالَ أبو جعفرٍ عليه السلام [٤] للحسنِ البصريِّ : « **أَلَسْتَ فَقِيْهَ أَهْلِ البَصْرَةِ ؟ قَالَ : قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ . فَقَالَ أَبُوْ جَعْفَرٍ عليه السلام : هَلْ بِالبَصْرَةِ أَحَدٌ تَأْخُذُ عَنْهُ ؟ قَالَ: فَجَمِيْعُ أَهْلِ البَصْرَةِ يَأْخُذُوْنَ عَنْكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ أَبُوْ جَعْفَرٍ عليه السلام : سُبْحَانَ اللهِ لَقَدْ تَقَلَّدْتَ عَظِيْماً مِنَ الأَمْرِ** » .

وقالَ أميرُ المؤمنينَ عليه السلام [٥] لشريحٍ : « **إِنَّكَ [٦] جَلَسْتَ مَجْلِسَاً لا يَجْلِسُهُ إلاَّ نَبِيٌّ أَوْ وَصِيُّ نَبِيٍّ أَوْ شَقِيٌّ** » .

---

(١) بحارُ الأنوارِ : ج١٠ : ص٢١٤ : باب١٣ : ح١٣ نقلاً عن كتابِ ابنِ شهرآشوبَ مناقبِ آل أبي طالبٍ : ج٣ : ص٣٧٧ (المطبعةُ الحيدريَّةِ ، النَّجفُ الأشرفُ ، ١٣٧٦هـ) : باب إمامةِ الصَّادقِ عليه السلام وابن شهرآشوبَ ينقلُهُ عن أمالي الطُّوسيِّ وأبي نعيمٍ في الحليةِ وصاحبِ الرَّوضةِ بالإسنادِ عن محمَّدِ الصَّيرفيِّ وعبدِ الرَّحمنِ ابنِ سالمٍ وذكرَ أنَّ الرِّوايةَ يزيدُ بعضُهَا على بعضٍ .

(٢) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ٩٣ .

(٣) كذا في البحارِ ، وفي المناقبِ : ((عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالاجتِهَادِ)) .

(٤) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٦٢ وعنهُ في البحارِ : ج٢٤ : ص٢٣٢ : باب٥٩ : ح١ عن الثُّماليِّ .

(٥) رُوِيَ في الكافي : ج٧ : ص٤٠٦ : باب إنَّ الحكومةَ إنَّما هيَ للإمامِ عليه السلام : ح٢ ، والتَّهذيبِ ج٦ : ص٢١٧ : باب٨٧ من إليهِ الحكمُ وأقسامِ القضاةِ والمفتينَ : ح١ بإسنادِهما إلى إسحاقَ بنِ عمَّارٍ عن الصَّادقِ عليه السلام وفي الفقيهِ : ج٣ : ص٥ : ح٣٢٢٣ باب اتِّقاءِ خطرِ القضاءِ : مُرسَلاً .

(٦) في الكافي والتَّهذيبِ والفقيهِ : ((يَا شُرَيْحُ قَدْ جَلَسْتَ)) .

قالَ اللهُ تعالى[١] : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٤٩ قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ الآيةُ .

فسمَّى اللهُ الحاكمينَ بالظَّنِّ في حرامِ اللهِ وحلالِهِ مُكذِّبينَ بآياتِهِ .

وقالَ في موضعٍ آخرَ[٢] : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٥٥ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ ١٥٦ أَوۡ تَقُولُواْ لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡۚ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنۡهَاۗ سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ ١٥٧ ﴾ .

وقالَ العالـمُ عليه السلام[٣] : **« الحُجَّةُ البالغةُ هِيَ الَّتي تَبْلُغُ الجاهِلَ ؛ فَيَعْرِفُها[٤] بِجَهْلِهِ كَما تَبْلُغُ العالِمَ فَيَعْرِفُها[٥] بِعِلْمِهِ »** .

---

(١) سورةُ الأنعامِ : الآيات ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) سورةُ الأنعامِ : الآياتُ ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) رواهُ الصَّدوقُ في عللِ الشَّرائعِ : ج١ : ص٢٤٠ : باب١٧٤ : ح٢ وعيونِ الأخبارِ : ج٢ : ص٢٦٤ : باب٥٩ : ١ بسندِهِ عن محمَّدِ ابنِ سنانٍ الرِّضا عليه السلام .

(٤) في العللِ والعيونِ : ((فَيَعْلَمُها)) .

(٥) فيهما : ((فَيَعْلَمُها)) .

وقالَ عليٌّ عليه السلام (١) : « **وَمَا أُحدِثَتْ بِدْعَةٌ إلاَّ تُرِكَ بِها سُنَّةٌ ؛ فَاتَّقُوْا البِدَعَ ، وَالْزَمُوْا المَهْيَعَ ، إِنَّ عَوَازِمَ الأُمُوْرِ أَفْضَلُهَا ، وَإِنَّ مُحْدَثَاتِهَا شِرَارُهَا** » .

وفي كتابِ الغيبةِ(٢) تصنيفِ شيخِ الطَّائفةِ [عن] سعدٍ عن أبي هاشمٍ الجعفريِّ قالَ : « **كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مُحَمَّدٍ** عليه السلام ؛ **فَقَالَ : إِذَا قَامَ القَائِمُ** عليه السلام **أَمَرَ بِهَدْمِ المَنَائِرِ والمَقَاصِيْرِ الَّتِي في المَسَاجِدِ . فَقُلْتُ ـ فِي نَفْسِي ـ : لأَيِّ مَعْنَى هَذَا ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيَّ ؛ فَقَالَ : مَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مُحْدَثَةٌ مُبْتَدَعَةٌ لَـمْ يَبْنِهَا نَبِيٌّ وَلا حُجَّةٌ** » .

وفي إرشادِ المفيدِ(٣) عن أبي جعفرٍ عليه السلام في حديثٍ طويلٍ ـ أنَّهُ قالَ : « **إِذَا قَامَ القَائِمُ** عليه السلام **سَارَ إِلَى الكُوْفَةِ ؛ فَهَدَمَ بِهَا أَرْبَعَةَ مَسَاجِدَ ؛ وَلَـمْ يُبْقِ مَسْجِداً عَلَى الأَرضِ لَهُ شُرَفٌ إِلَّا هَدَمَهَا وَجَعَلَهَا جَمَّاءُ ، وَوَسَّعَ الطَّرِيْقَ الأَعْظَمَ ، وَكَسَرَ كُلَّ جَنَاحٍ فِي الطَّرِيْقِ ، وَأَبْطَلَ الكُنُفَ والمَيَازِيبَ إِلَى الطُّرُقَاتِ ، وَلا يَتْرُكُ بِدْعَةً إِلَّا أَزَالَهَا ، وَلا سُنَّةً إِلَّا أَقَامَهَا** » .

[عدمُ جوازِ الاجتهادِ والتَّقليدِ إلَّا ما أخذ بروايةِ الثِّقةِ الفقيهِ]

فاسْتَمِعْ يَا أَخِي واعلمْ أَنَّا معشر الإماميَّةِ لا يجوزُ عندنَا الاجتهادَ إلَّا في عبادةِ خالقِ العبادِ ، وليسَ الاجتهادُ في الأحكامِ ، ولا التَّقليدُ لغيرِ الإمامِ إلَّا ما أُخِذَ بروايةِ الثِّقةِ الفقيهِ عنهُ عليه السلام ؛ فإنَّ قبولَ الرِّوايةِ ليسَ بتقليدٍ لا لغةً

(١) رواهُ الصَّدوقُ في عللِ الشَّرائع : ج١ : ص٢٤٠ : باب١٧٤ : ح٢ وعيونِ الأخبارِ : ج٢ : ص٢٦٤ : باب٥٩ : ١ بسندِهِ عن محمَّدِ ابنِ سنانٍ الرِّضا عليه السلام .

(٢) الغيبةُ : ص٢٠٦ : ح١٧٥ ، مؤسسةُ المعارفِ الإسلاميَّةِ ، قمُّ ، ط١ ، ١٤١١هـ.

(٣) الإرشادُ : ج٢ : ص٣٨٥ ، دارُ المفيدِ ، بيروتُ ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

ولا عُرْفاً ، قالَ اللهُ تعالى(١) : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ .

وقالَ الصَّادقُ عليه السلام في تفسيرِها (٢) : « **أَمَا وَاللهِ مَا دَعَوْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ دَعَوْهُمْ مَا أَجَابُوهُمْ ؛ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَـهُمْ حَرَاماً وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ حَلالاً ؛ فَعَبَدُوهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرُونَ** » .

وقد أخبرَ اللهُ ـ سبحانَهُ ـ عن حالِ هذِهِ الأمَّةِ نبيَّهُ صلى الله عليه وآله ؛ فقالَ(٣) : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ؛ فبلغَ من تحليلِهم ما حرَّمَ اللهُ تعالى في كتابِهِ المُحكَمِ وحكمِهِ المبرَمِ ؛ حيثُ قالَ تعالى(٤) : ﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ أن قالوا هنا بحملِ الحرمةِ على الكراهةِ على مصطلحِهم ، وكلُّ مكروهٍ عندهم جائزٌ ، وكلُّ جائزٍ مباحٌ ، وكلُّ مباحٍ حلالٌ .

فانظرْ كيفَ أحلُّوا ما حرَّمَ اللهُ ؛ وعبدَهُم السُّفهاءُ المقلِّدةُ الأغبياءُ ؛ والحالُ أن لفظَ ﴿ وَحُرِّمَ ﴾ نصٌّ في التَّحريمِ ، والصَّافُ العقليُّ غيرُ موجودٍ إلَّا أصالة الإباحةِ ؛ وهيَ لا تقوى على معارضةِ الآيةِ ؛ معَ عدمِ دليلٍ قطعيٍّ على حقيقتِهَا

---

(١) سورةُ التَّوبةِ : الآيةُ **٣١** .

(٢) رواهُ البرقيُّ في المَحاسنِ : ج**١** : ص**٢٤٦** : باب**٢٨** : ح**٢٤٦** والكُلينيُّ في الكافي : ج**١** : ص**٥٣** : باب التَّقليدِ : ح**١** بالإسنادِ إلى أبي بصيرٍ عن الصَّادقِ عليه السلام .

(٣) سورةُ الانشقاقِ : الآيةُ **١٩** .

(٤) سورةُ التَّوبةِ : الآيةُ **٣١** .

ـ عندَ أصحابِ التَّحقيقِ ـ ، والنَّقليُّ إذا يعارضُ الكتابَ فهوَ مردودٌ .

ووصلَ من تحريمِهِم ما أوجبَ اللهُ ـ فضلاً عمَّا أحلَّ اللهُ ـ أنْ حرَّموا صلاةَ الجمعةَ ، وخالفوا نصَّ الكتابِ والسُّنَّةِ بدعوى الإجماعِ الَّذي لو كُشِفَ عنهُ القناعُ ؛ لاشمأزَّت منهُ القلوبُ والأسماعُ ، وقد أشبعنَا الكلامَ في أمثالِ هذا المقامِ في **الحجَّةِ البالغةِ والحكمةِ البالغةِ** .

وقولُهُ عليه السلام في مقامِ التَّرافعِ(١) : « **فَـإِنِّي جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَارْضَوْا بِهِ حَكَمًا ؛ فَـإِنِّي جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِماً** (٢) » متلُوٌّ بقولِهِ : « **فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ ؛ فَإِنَّمَا اسْتَخَفَّ بِحُكْمِ اللهِ** (٣) ، **وَعَلَيْنَا رَدَّ ، وَالرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللهِ وَ هُوَ عَلَى حَدِّ الشِّرْكِ بِاللهِ** » .

وقالَ عليٌّ عليه السلام (٤) : « **إِنَّا لَـمْ نُحَكِّمِ الرِّجَالَ ، وَإِنَّمَا حَكَّمْنَا القُرْآنَ ، وَهَذَا القُـرْآنُ إِنَّمَا هُـوَ خَـطٌّ مَسْطُوْرٌ** (٥) **بَيْنَ الدِّفَّتَينِ لا يَنْطِقُ بِلِسَانٍ ، وَلابُدَّ مِنْ تَرْجُمَانٍ ، وَإِنَّمَا يَنطِقُ عَنْهُ الرِّجَالُ** » .

ومِثلُ ذلكَ قولُهُ عليه السلام (٦) : « **لا تُكَذِّبُوْا الحَدِيْثَ إِذَا أَتَاكُمْ بِهِ مُرْجِئٌ**

---

(١) رواهُ الكافي : ج٧ : ص٢٧٥ : باب أدبِ الحكمِ : ح٥ بسندِهِ عن عمرَ بن حنظلةَ عن الصَّادق عليه السلام .

(٢) في الكافي : ((ارْضَوْا بِهِ حَكَمًا ؛ فَإِنِّي قد جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَارْضَوْا بِهِ حَكَمًا)) .

(٣) في الكافي : ((وَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللهِ قَدْ اسْتَخَفَّ)) .

(٤) نَهجُ البلاغةِ : ص١٧٩ : بابُ المختارِ مِنْ خُطَبِهِ : خطبةُ رقم ١٢٥ في التَّحكيمِ

(٥) نَهجُ البلاغةِ : ص١٧٩ : بابُ المختارِ مِنْ خُطَبِهِ : خطبةُ رقم ١٢٥ في التَّحكيمِ

(٦) المحاسنُ : ج١ : ص٢٣١ : ح١٧٥ عن عن أبي بصيرٍ عن أبي جعفرٍ و أبي عبدِ اللهِ عليهما السلام .

وَلا قَدَرِيٌّ وَلا حَرُوْرِيٌّ يَنْسِبُهُ إِلَيْنَا ؛ فَإِنَّكُمْ لا تَدْرُوْنَ لَعَلَّهُ شَيْءٌ مِنَ الحَقِّ فَيُكَذِّبُ اللهُ فَوْقَ عَرْشِهِ » .

فمثلُ هذا وما قبلَهُ ليسَ تقليداً لظنِّ أحدٍ وإيجاباً لقولِهِ ؛ بل قبول لقولِ الإمامِ وعدم الرَّدِّ لِمَا نُسِبَ إليهِ عليه السلام لا بمجرَّدِ حكمهِ وبمحضِ روايتِهِ بلا نسبةٍ ؛ فإنَّ الصَّادقَ عليه السلام قالَ[١] : « **إِنَّ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ هَذَا الأَمْرَ لَمَنْ هُوَ شَرٌّ مِنَ اليَهُوْدِ وَالنَصَارَى [المَجُوْسِ]** [٢] **وَالَّذِيْنَ أَشْرَكُوْا »** .

وقالَ عليه السلام [٣] : « **لَيْسَ مِنْ شِيْعَتِنَا مَنْ قَالَ بِلِسَانِهِ ؛ وَخَالَفَنَا فِي أَعْمَالِنَا وَآثَارِنَا ، وَلَكِنَّ شِيْعَتَنَا مَنْ وَافَقَنَا بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ ، وَاتَّبَعَ آثَارَنَا وَعَمِلَ بِأَعْمَالِنَا ؛ أُولئِكَ شِيْعَتُنَا** [٤] » .

[عدمُ جوازِ الاستنباطِ من المداركِ الظَّنيَّةِ والمقاييسِ والإجماعِ]

ولا يجوزُ عندَ الإماميَّةِ الاستنباطُ منَ المداركِ الظَّنِّيَّةِ ، ولا المقاييسِ ، ولا الإجماعِ ؛ قالَ عليه السلام [٥] : « **لَيْسَ فِي دِيْنِ اللهِ قِيَاسٌ »** .

وعن عبدِ الأعلى[٦] قالَ : « **سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ حَنْظَلَةَ أَبَا عَبْدِ اللهِ** عليه السلام **عَنْ**

---

(١) اختيارُ معرفةِ الرِّجالِ : ج٢ : ص٥٨٧ : ح٥٢٨ عن إبراهيمَ الكرخيِّ عن الصَّادق عليه السلام .

(٢) ما بيَن [ ] أثبتناهُ عن اختيارِ معرفةِ الرِّجالِ .

(٣) مستطرفاتُ السَّرائرِ : ص٢٦٤ : مستطرفاتٌ من روايةِ ابنِ قولويه : ح٢٠ .

(٤) كذا في الوسائلِ : ج١٥ : ص٢٤٧ : باب وجوبِ الورعِ من أبوابِ جهادِ النَّفسِ : ح١٤ عن السَّرائرِ ، وفي مستطرفاتِ السَّرائرِ : ((مِنْ شِيْعَتِنَا)) .

(٥) المحاسنُ : ج٢ : ص٣٠٤ : كتابُ العللِ : ح١٤ عن محمَّدِ بنِ مسلمٍ عن أبي عبدِ الله عليه السلام .

(٦) المحاسنُ : ج٢ : ص٣٠٠ : كتابُ العللِ : ح٤ .

مَسْأَلَةٍ وَأَنَا حَاضِرٌ فَأَجَابَهُ فِيْهَا . فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : فَإِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا ؟ فَأَجَابَهُ بِوَجْهٍ آخَرَ ؛ حَتَّى أَجَابَهُ بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ . فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حَنْظَلَةَ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؛ هَذَا بَابٌ قَدْ أَحْكَمْنَاهُ . فَسَمِعَهُ أَبُوْ عَبْدِ الله عليه السلام ؛ فَقَالَ لَهُ : لا تَقُلْ هَكَذَا يَا أَبَا الحَسَنِ ؛ فَإِنَّكَ رَجُلٌ وَرِعٌ . إِنَّ مِنَ الأَشْيَاءِ أَشْيَاءُ مُضَيَّقَةٌ لَيْسَ تَجْرِي إِلَّا عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ مِنْهَا وَقْتُ الجُمُعَةِ لَيْسَ وَقْتُهَا إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ حِيْنَ تَزُوْلُ الشَّمْسُ، وَمِنَ الأَشْيَاءِ أَشْيَاءُ مُوَسَّعَةٌ تَجْرِي عَلَى وُجُوْهٍ كَثِيْرَةٍ وَهَذَا مِنْهَا ، وَاللهِ إِنَّ لَهُ عِنْدِي لَسَبْعِيْنَ وَجْهاً » انتهى .

[انحصارِ الدَّليلِ في الآياتِ المحكماتِ والأخبارِ الصَّحيحةِ]

والدَّليلُ الشَّرعيُّ عندَ الإماميَّةِ على المسائلِ الأصليَّةِ والفرعيَّةِ منحصرٌ في الآياتِ المحكماتِ والمبيِّناتِ والأخبارِ الصَّحيحةِ المضبوطةِ في أصولِ الثِّقاتِ المعمولةِ في زمنِ الأئمَّةِ الهداةِ ؛ المأمورِ من قِبَلِهم بحفظِهَا وروايتِهَا ؛ والعملُ عليهَا لِـمَا هوَ آتٍ .

قالَ عليٌّ عليه السلام [1] : **« قالَ سُبْحَانَهُ وَتَعالى :** ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[2] **فَرَدُّهُ إِلَىَ الله أَنْ نَحْكُمَ بِكِتَابِهِ ، وردُّهُ إِلَىَ الرَّسُوْلِ أَنْ نَأْخُذَ بِسنَّتِهِ ؛ فَإِذَا حَكَمَ بِالصِّدْقِ في كِتَابِ الله ؛ فَنَحْنُ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ ، وَإِنْ حَكَمَ بِسُنَّةِ رَسُوْلِهِ**[3] **؛ فَنَحْنُ أَوْلاهُمْ بِه »** .

---

(١) نهجُ البلاغةِ : ص١٧٩ : خطبة ١٢٥ من كلامٍ لهُ في التَّحكيمِ .

(٢) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٥٩ .

(٣) في النَّهجِ : ((بِسُنَّةِ رَسُوْلِ الله صلى الله عليه وآله)) .

قالَ الصَّادقِ عليه السلام (١) : **« احْتَفِظُوْا بُكُتُبِكُمْ ؛ فَإِنَّكُمْ سَوْفَ تَحْتَاجُوْنَ إِلَيْهَا »** .

وقالَ لبعضِ أصحابِهِ (٢) : **« اكْتُبْ وَبُثَّ عِلْمَكَ فِي إِخْوَانِكَ ؛ فَإِنْ مِتَّ فَأَوْرِثْ كُتُبَكَ بَنِيكَ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ هَرْجٍ لا يَأْنَسُوْنَ فِيْهِ إِلَّا بُكُتُبِهِم »** .

وقالَ عليه السلام (٣) : **« تَزَاوَرُوْا فَإِنَّ فِي زِيَارِتِكُمْ إِحْيَاءً لِقُلُوبِكُمْ ؛ وَذِكْراً لِأَحَادِيثِنَا وَأَحَادِيثُنَا تُعَطِّفُ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ؛ فَإِنْ أَخَذْتُمْ بِهَا رَشَدْتُمْ وَنَجَوْتُمْ ، وَإِنْ تَرَكْتُمُوهَا ضَلَلْتُمْ وَهَلَكْتُمْ ؛ فَخُذُوا بِهَا وَأَنَا بِنَجَاتِكُمْ زَعِيمٌ »** .

وقالَ عليه السلام (٤) : **« شِيعَتُنَا الرُّحَمَاءُ بَيْنَهُمُ الَّذِينَ إِذَا خَلَوْا ذَكَرُوا اللهَّ ؛ إِنَّ ذِكْرَنَا مِنْ ذِكْرِ اللهَّ ، إِنَّا إِذَا ذُكِرْنَا ذُكِرَ اللهُ ، وَإِذَا ذُكِرَ عَدُوُّنَا ذُكِرَ الشَّيْطَانُ »** .

وعن كثيرِ بنِ عبدِ الله (٥) : **« قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام : إِنِّي مَرَرْتُ بِقَاصٍّ يَقُصُّ ؛ وَهُوَ يَقُولُ : هَذَا المَجْلِسُ الَّذِي لَا يَشْقَى بِهِ جَلِيسٌ قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ أَخْطَأَتْ أَسْتَاهُهُمُ الحُفْرَةَ ؛ إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ سِوَى الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ ؛ فَإِذَا مَرُّوا بِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ مُحَمَّداً وَآلَ مُحَمَّدٍ ؛ قَالُوا : قِفُوا فَقَدْ أَصَبْتُمْ حَاجَتَكُمْ ؛ فَيَجْلِسُونَ فَيَتَفَقَّهُونَ مَعَهُمْ ؛ فَإِذَا قَامُوا عَادُوا مَرْضَاهُمْ وَشَهِدُوا**

---

(١) رُوِيَ في الكافي : ج١: ص٥٢ : بابُ روايةِ الكتبِ والحديثِ وفضلِ الكتابةِ والتَّمسُّكِ بالكتبِ : ح١٠ عن عبيدِ بن زرارة عنهُ عليه السلام .

(٢) الكافي : ج١ : ص٥٢ : نفسُ البابِ : ح١١ عن المفضَّلِ بنِ عُمَرَ .

(٣) الكافي : ج٢: ص١٨٦ : بَابُ تَذَاكُرِ الْإِخْوَانِ : ح٢ عن يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ عنهُ عليه السلام .

(٤) الكافي : ج٢: ص١٨٦ : بَابُ تَذَاكُرِ الْإِخْوَانِ : ح٢ عن عليِّ ابنِ أبي حمزةَ عنهُ عليه السلام .

(٥) الكافي : ج٢: ص١٨٦ : بَابُ تَذَاكُرِ الْإِخْوَانِ : ح٣ .

جَنَـائِزَهُمْ وَتَعَاهَدُوا غَائِبَهُمْ ؛ فَذَلِكَ المَجْلِسُ الَّذِي لَا يَشْقَى بِهِ جَلِيسٌ » .

وقالَ عليه السلام [١] : **« مَا مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ وَفِيْهِ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ »** .

وقـالَ عليه السلام [٢] : **« كُلُّ شَـيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَكُـلُّ حَـدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللهَّ فَهُوَ زُخْرُفٌ »** .

وقـالَ عليه السلام [٣] : **« كُلُّ مَنْ تَعَدَّى السُّنَّةَ رُدَّ إِلَى السُّنَّةِ »** .

وقالَ عليه السلام [٤] : **« مَنْ عَرَفَ أَنَّا لا نَقُولُ إِلاَّ حَقّاً ؛ فَلْيَكْتَفِ بِمَا يَعْلَمُ مِنَّا »** .

وعن سماعةَ عن أبي عبدِ الله عليه السلام [٥] قالَ : **« سَأَلْتُهُ : عَنْ رَجُلٍ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ فِي أَمْرٍ كِلاهُمَا يَرْوِيهِ أَحَدُهُمَا يَأْمُرُ بِأَخْذِهِ وَ الْآخَرُ يَنْهَاهُ عَنْهُ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ : يُرْجِئُهُ حَتَّى يَلْقَى مَنْ يُخْبِرُهُ فَهُوَ فِي سَعَةٍ حَتَّى يَلْقَاهُ »** ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى[٦] : **« بِأَيِّهِمَا أَخَذْتَ مِنْ بَابِ التَّسْلِيمِ وَسِعَكَ »** .

[التَّعويلُ عند التَّعارضِ على المنصوصِ والمرجِّحاتِ المرويَّةِ]

فاعلمْ يا أخي أنَّ التَّعويلَ عندَ أصحابِنَا الإماميَّةِ عندَ اختلافِ الأدلَّةِ على المرجِّحاتِ المرويَّةِ الشَّرعيَّةِ ، وعندَ فقدِهَا التَّوسعةُ في العملِ ، والتَّخييرُ في

---

(١) الكافي : ج١ : ص٥٩ : بابُ الرَّدِّ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ : ح٤ بسندِهِ عن حمَّادٍ عنهُ عليه السلام .

(٢) الكافي : ج١ : ص٦٩ : بابُ الأخذِ بالسُّنَّةِ وشواهدِ الكتابِ : ح٤ عن أيوبَ بنِ الحرِّ .

(٣) الكافي : ج١ : ص٧١ : نفسُ البابِ : ح١١ بسندِهِ عن زرارةَ عنهُ عليه السلام .

(٤) الكافي : ج١ : ص٦٥ : بَابُ اخْتِلاَفِ الحَدِيثِ : ح٦ بسندِهِ عن نصرٍ الخثعميِّ عنهُ عليه السلام .

(٥) الكافي : ج١ : ص٦٥ : بَابُ اخْتِلاَفِ الحَدِيثِ : ح٧ .

(٦) الكافي : ج١ : ص٦٥ : بَابُ اخْتِلاَفِ الحَدِيثِ : ح٧ .

الاختيارِ ، والإرجاءُ في التَّعيينِ ، والتَّوقُّفُ عندَ الشُّبهةِ ، وتركُ التَّكليفِ فيما لا حكمَ لهُ عندَنَا ، والسُّكوتُ عمَّا سكتَ اللهُ عنهُ ، والرَّدُّ في المبهماتِ إلى كتابِ اللهِ وسنَّـةِ نبيِّ اللهِ وأخبارِ أمناءِ اللهِ ، والتَّسليمُ لأمرِ اللهِ ، وردُّ ما لـمْ إلى أربابهِ[١] ، والاحتياطُ في الحكمِ وموضوعِهِ .

[التَّعويلُ في ردِّ شبهاتِ المللِ والفرقِ على الأجوبةِ المنصوصةِ]

والتَّعويلُ في ردِّ شبهاتِ الملاحدةِ والدَّهريَّةِ والمبتدعةِ وسائرِ الفِرَقِ الضَّالَّةِ (منَ الفلاسفةِ ، والمتكلِّمةِ ، والحشويَّةِ ، والقدريَّةِ ، والجبريَّةِ ، والمرجئةِ ، وأشباهِ العامَّةِ) على الأجوبةِ المنصوصةِ في الكتابِ والسُّنَّةِ (كاحتجاجِ الطَّبرسيِّ ، واحتجاجِ البحار فيهِ وكتابِ التَّوحيدِ والعدلِ والمعادِ منهَا ، وكتابِ القضاءِ من الوسائلِ وخاتمتِهَا ، والفوائدِ المدنيَّةِ والمكيَّةِ والطُّوسيَّةِ ، والأصولِ الأصيلةِ ، والسَّفينةِ ، والفصولِ المهمَّةِ ، وفوائدِ تحريرِ الوسائلِ ، والدُّررِ النَّجفيَّـةِ ، وكتابِ " إعصار فيهِ نارٌ في ردِّ شُبَهِ أهلِ الاجتهادِ على الأخبارِ " ، ورسالةِ الشَّهيدِ الثَّاني رحمه الله ، ورسالةِ الفضلِ بنِ شاذانَ ، وغيرِ ذلكَ كشرحِ العدَّةِ للمحدِّثِ القزوينيِّ) ؛ بل لا حاجةَ إلى شيءٍ من [غيرِ] ذلكَ ؛ لأنَّ ضيقَ مسالكِ أربابِ المهالكِ مسالك الاعتبارِ للسَّالكِ ؛ وتفرُّقَ الكلمةِ ووَهَنَ الدَّليلِ وشقَّ العصا أوضحُ بيِّنَةٍ على بطلانِهَا ؛ ﴿ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ ﴾[٢] ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ

---

(١) اهذا هوَ الصَّحيحُ ، وكتِبت في المخطوط : ((إلى باب)) .

(٢) سورةُ الجاثيةِ : الآيةُ ١٧ .

﴿عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[١] ؛ فجَعَلَ اللهُ الاختلافَ علامةً لكونِ الأمرِ لا من عندِ الله ، وكونُ الأمرِ لا من عندِ الله دليلاً على بطلانِهِ، وكلُّ ما ليس [من] عندِ الله ليسَ مِنَ الله ، وكلُّ ما ليسَ مِنَ الله ؛ فهوَ مِنَ الشَّيطانِ ، وقالَ عليه السلام[٢] : **« فما لا حقيقةَ لهُ[٣] ولا نورَ عَلَيْهِ ؛ فهوَ كلامُ الشَّيطانِ[٤] »** .

[العلومُ الَّتي يجوزُ الاشتغالِ بها وجوباً وندباً]

واعلمْ أنَّ العلومَ الجائزةَ السَّائغةَ الاشتغال بها ـ وجوباً أو ندباً ـ هيَ العلومُ المرويَّةُ عن أصحابِ العصمةِ عليهم السلام ؛ ويدخلُ فيها العلومُ الأدبيَّةُ والعربيَّةُ ؛ لكونِهَا مأخوذةَ الأصولِ عنهم عليهم السلام ؛ المندوب في تحصيلِهَا ، وكلُّ ما لم يرد عنهم لا وردتِ الرُّخصةُ بتحصيلِهَا لا يحلُّ الاشتغالُ بِهِ وصرفُ العمرِ فيها ؛ إذ ما خلقنَا اللهُ عبثاً ولا أهملنا ، ولسنا إلَّا عبيداً مملوكِينَ لا يسعُنَا التَّقلُّبُ في الأمورِ إلَّا بإذنِ المولى نعم المولى ونعم النَّصيرُ ، قالَ اللهُ تعالى[٥] : ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ .

---

(١) سورةُ النّساءِ : الآيةُ ٨٢ .

(٢) اختيارُ معرفةِ الرِّجالِ : ص ٤٩١ : ح ٤٠١ عن الكشيِّ بسندِهِ عن يونسَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ عن هشامِ بنِ الحكمِ أنَّهُ سَمِعَ أبا عبدِ اللهِ عليه السلام .

(٣) في اختيارِ معرفةِ الرِّجالِ : ((مَعَهُ)) .

(٤) فيهِ : ((فَذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْطَانِ)) .

(٥) كذا الآيةُ ٦٨ من سورةُ القصصِ ، وُكتبتَ خطأً في المخطوطِ : ((إنَّ الله يخلقُ)) .

[الأحاديثُ الدَّالَّةُ على انحصارِ العلمِ فيهم عليهم السلام]

واعلم يا أخي أَنَّهُ قالَ النَّبيُّ صلى الله عليه وآله (١) : **« كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلالَةٍ سَبِيْلُهَا إِلَى النَّارِ »** .

وقالَ رجلٌ لأميرِ المؤمنينَ عليه السلام (٢) : **« أَخْبِرْنِي مَنْ أَهْلُ الجَماعَةِ ؛ وَمَنْ أَهْلُ الفِرْقَةِ ؟ ؛ وَمَنْ أَهْلُ السُّنَّةِ ؟ ؛ وَمَنْ أَهْلُ البِدْعَةِ ؟ (٣) ؛ فَقَالَ : وَيْحَكَ : أَمَا إِذَا سَأَلْتَنِي فَافْهَمْ عَنِّي ؛ وَلا عَلَيْكَ أَنْ لا تَسْأَلَ عَنْهَا أَحَداً بَعْدِي . أَمَّا أَهْلُ الجَماعَةِ ؛ فَأَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي ـ وَإِنْ قَلُّوا ـ ؛ وَذلِكَ الحَقُّ عَنْ أَمْرِ اللهِ وَأَمْرِ رَسُوْلِهِ، وَأَمَّا (٤) أَهْلُ الفُرْقَةِ ؛ فَالمُخَالِفُوْنَ لِي وَلِمَنْ اتَّبَعَنِي ـ وَإِنْ كَثُرُوْا ـ ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ ؛ فَالمُتَمَسِّكُوْنَ بِمَا سَنَّهُ اللهُ وَرَسُوْلُهُ لا العَامِلُوْنَ (٥) بِرَأْيِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ ـ وَإِنْ كَثُرُوْا ـ ؛ وَقَدْ مَضَى مِنْهُمُ الفَوْجُ الأَوَّلُ ؛ وَبَقِيَتْ أَفْوَاجٌ وَعَلَى اللهِ قَصْمُهَا (٦) وَاسْتِئْصَالُهَا عَنْ جَدَدِ الأَرْضِ (٧) »** .

---

(١) إكمالُ الدِّينِ : ص٢٥٦ : باب٢٤ : ح١ بسندهِ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ سمرةَ عنهُ صلى الله عليه وآله ،والفقيهُ ص٥٧٢ : ح٤٩٥٤ مرسلاً عنهُ صلى الله عليه وآله .

(٢) شرحُ نهَجِ البلاغةِ : ج٣ : ص٤١٣ (مكتبة فخرواي ، المنامةُ ، ط١ ، ١٤٢٨هـ) ، وأصلُهُ في الاحتجاجِ :ج١: ص٢٤٦ عن يحيى بن عبدِ اللهِ بن الحسنِ عن أبيهِ عن عليٍّ عليه السلام .

(٣) كذا في شرحِ النَّهجِ ، وفي الاحتجاجِ : ((وَمَنْ أَهْلُ البِدْعَةِ ؟ وَمَنْ أَهْلُ السُّنَّةِ ؟)) .

(٤) كذا في شرحِ النَّهجِ ، وفي الاحتجاجِ : ((وَأَهْلُ)) .

(٥) في شرحِ النَّهجِ سَقَطٌ ورد في الاحتجاجِ ؛ ففيهِ : ((فَالْمُتَمَسِّكُوْنَ بِمَا سَنَّهُ اللهُ لَهُمْ وَرَسُوْلُهُ وَإِنْ قَلُّوْا ، أَمَّا أَهْلُ البِدْعَةِ ؛ فَالْمُخَالِفُوْنَ لأَمْرِ اللهِ وَلِكِتَابِهِ وَرِسُوْلِهِ ؛ العَامِلُوْنَ بِرَأْيِهِمْ ...)) إلخ .

(٦) في الاحتجاجِ : ((قَبْضُهَا)) .

(٧) جَدِيْدُ الأَرْضِ : وَجْهُهَا .

وقالَ أميرُ المؤمنينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) : « **وَقَدْ جَعَلَ اللهُ لِلْعِلْمِ أَهْلاً ؛ وَفَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ طَاعَتَهُمْ بِقَوْلِهِ :** ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (٢) ، **وَبِقَوْلِهِ:** ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (٣) ، **وَبِقَوْلِهِ:** ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ (٤) ، **وَبِقَوْلِهِ :** ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ (٥) ، **وَبِقَوْلِهِ :** ﴿ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ ﴾ (٦) ، **وَالْبُيُوتُ هِيَ بُيُوتُ الْعِلْمِ الَّذِي اسْتَوْدَعَتْهُ الأَنْبِيَاءُ ، وَأَبْوَابُهَا أَوْصِيَاؤُهُمْ ؛ فَكُلُّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ يَجْرِي عَلَى غَيْرِ أَيْدِي الْأَصْفِيَاءِ وَعُهُودِهِمْ وَحُدُودِهِمْ وَشَرَائِعِهِمْ وَسُنَنِهِمْ وَمَعَالِمِ دِينِهِمْ مَرْدُودٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ وَأَهْلُهُ بِمَحَلِّ كُفْرٍ ؛ وَإِنْ شَمِلَتْهُمْ صِفَةُ الإِيمَانِ ؛ أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ تَعالى :** ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ ﴾ (٧) ؛ **فَمَنْ لَمْ يَهْتَدِ مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ إِلَى سَبِيلِ النَّجَاةِ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ إِيمَانُهُ بِاللهِ وَحَبِطَ عَمَلُهُ ؛ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ** » .

---

(١) شرحُ نهجِ البلاغةِ : ج٣ : ص٤١٣ (مكتبة فخرواي ، المنامةُ ، ط١ ، ١٤٢٨هـ) ، وأصلُهُ في الاحتجاجِ :ج١: ص٢٤٦ عن يحيى بن عبدِ اللهِ بن الحسنِ عن أبيهِ عن عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٢) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٦٠ .

(٣) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٨٣ .

(٤) سورةُ التَّوبةِ : الآية ١٢٠ .

(٥) سورةُ آل عمران : الآية٧ .

(٦) سورةُ البقرةِ : الآية ١٨٩ .

(٧) سورةُ التَّوبةِ : الآية ٥٤ .

وقالَ العالـمُ عليه السلام (١) : **« مَنْ دَانَ بغَيرِ سَماعٍ مِنْ صَادِقٍ ؛ أَلْزَمَهُ اللهُ التَّيْهَ إِلَى الفَنَاءِ (٢) »** .

وقالَ عليه السلام (٣) : **« لاَ يَسَعُ النَّاسَ حَتَّى يَسْأَلُوا وَ يَتَفَقَّهُوا وَ يَعْرِفُوا إِمَامَهُمْ وَ يَسَعُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِمَا يَقُولُ وَ إِنْ كَانَ تَقِيَّةً »** .

وقالَ عليه السلام (٤) : **« مِحْنَةُ النَّاسِ عَلَيْنَا عَظِيْمَةٌ ، إِنْ دَعَوْنَاهُمْ لَـمْ يُجِيْبُوْنَا ، وَإِنْ تَرَكْنَاهُمْ لَـمْ يَهتَدُوْا بِغَيْرِنَا »** .

واعـلمْ أنَّ الصَّادقَ عليه السلام هـوَ الإمامُ كما وردَ في التَّنزيلِ أيضاً من قولِهِ تعالى : ﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾(٥) ؛ والصِّدقُ الحقيقيُّ فرعُ العصمةِ وأعلى درجةٍ منها ؛ والآياتُ المذكورةُ في حديثِ عليٍّ أميرِ المؤمنينَ خاصَّةٌ بالأئمَّةِ المعصومِينَ بقرينةِ سياقِ متونِهَا ؛ وتفسيرِ ظواهرِهَا وبطونِهَا ؛ وإن رغمت معاطسُ المُعتِّمينَ ؛ وقالَ عليه السلام (٦) : **« مَنْ أَصْغَى إِلَى نَاطِقٍ فَقَدْ عَبَدَهُ؛ فَإِنْ كَانَ النَّاطِقُ عَنِ اللهِ فَقَدْ عَبَدَ اللهَ ، وَإِنْ كَانَ النَّاطِقُ عَنِ الشَّيْطَانِ ؛ فَقَدْ عَبَدَ**

---

(١) الكافي : ج١ : ص٣٧٧ : باب مَن ليسَ لهُ إمامٌ من أئمَّةِ الهُدى : ح٤ عن المُفضَّلِ بنِ عمرَ عن الصَّادقِ عليه السلام وعنهُ في الوسائل : ج٢٧ : ص١٢٨ : باب عدم جواز غير المعصوم : ح١٢ عن المُفضَّلِ بنِ عمرَ عن الصَّادقِ عليه السلام .

(٢) كذا في الوسائل ، وفي الكافي المطبوعِ : ((البَتَّة إِلَىَ العَنَاءِ)) .

(٣) الكافي : ج١ : ص٤٠ : بابُ سؤالِ العالـمِ وتذاكُرُهُ : ح٤ عن أبي جعفرٍ الأحولِ عنهُ عليه السلام .

(٤) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٦٩ وعنهُ في البحارِ : ج٢ : ص٦٥ : باب١٣: ح٣ .

(٥) سورةُ النِّساءِ : الآيةُ ٨٣ .

(٦) الكافي : ج١ : ص٤٣٤ : باب الغناءِ: ح٢٤ عن الحسنِ بنِ عليِّ بنِ يقطينَ عن أبي جعفرٍ عليه السلام

الشَّيْطَانَ » .

وقـالَ عليه السلام (١) : « وَمَنْ دَانَ بِسَمَاعٍ مِنْ غَيْرِ البَابِ الَّذِي فَتَحَهُ اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لِخَلْقِهِ ؛ فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَالبابُ المَأْمُوْنُ عَلَى وَحِيِ اللهِ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله » .

[في أنَّهم عليهم السلام القرى الَّتي رباركَ اللهُ فيهَا]

وقـالَ أبو جعفرٍ عليه السلام للحسنِ البصريِّ (٢) : « أَرَأَيْتَ مَنْ قَالَ اللهُ تَعَالى لَهُ فِي كِتَابِهِ إِنَّكَ آمِنٌ هَلْ عَلَيْهِ خَوْفٌ بَعْدَ هَذَا القَوْلِ؟ . فَقَالَ الحَسَنُ : لا . فَقَالَ أَبُوْ جَعْفَرٍ عليه السلام : إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ آيةً ؛ وأُنْهِي إِلَيْكَ خِطَاباً ؛ وَلا أَحْسَبُكَ إِلَّا وَقَدْ فَسَّرْتَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، فَإِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ . فَقَالَ لَهُ : وَمَاهُوَ ؟ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ حَيْثُ يَقُوْلُ : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾(٣) ؛ يَا حَسَنُ بَلَغَنِي أَنَّكَ أَفْتَيْتَ النَّاسَ ؛ فَقُلْتَ : هِيَ مَكَّةُ . فَقَالَ أَبُوْ جَعْفَرٍ عليه السلام : فَهَلْ يُقْطَعُ عَلَى مَنْ حَجَّ مَكَّةَ ؟، وَهَلْ يَخَافُ أَهْلُ مَكَّةَ ؟، وَهَلْ تَذْهَبُ أَمْوَالُهُمْ ؟ ، [قَالَ : بَلَى . قَالَ :] (٤) فَمَتَى يَكُوْنُوْنَ آمِنِيْنَ ؟! .

بَلْ فِيْنَا ضَرَبَ اللهُ الأَمْثَالَ فِي القُرْآنِ ؛ فَنَحْنُ القُرَى الَّتِي بَارَكَ اللهُ فِيْهَا ؛

(١) عيونُ الأخبارِ : ج٢ : ص١٢ : باب٣٠ : ح٢٢ عن الحسنِ بنِ إسحاقَ عن الرِّضا عليه السلام عن آبائهِ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله .

(٢) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٦٢ وعنهُ في البحارِ : ج٢٤ : ص٢٣٢ : باب٥٩ : ح١ عن الثُّماليِّ .

(٣) سورةُ سبأٍ : الآيةُ ١٨ .

(٤) ما بيَن [ ] سقطَ منَ المخطوطِ ؛ وأثبتناهُ عن الاحتجاجِ .

وَذَلِكَ قُـوْلُ اللهِ ـ عَـزَّ وَجَـلَّ ـ فِي مَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا ؛ حَيْثُ أَمَرَهُمُ أَنْ يَأْتُوْنَا ؛ فَقَالَ : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَـٰرَكْنَا فِيهَا ﴾ أَي جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيْعَتِهِم القُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيْهَا ﴿ قُرًى ظَـٰهِرَةً ﴾ ؛ والقُرَى الظَّاهِرَةُ الرُّسُلُ وَالنَّقَلَةُ عَنَّا إِلَى شِيْعَتِنَا ، وَفُقَهَاءُ شِيْعَتِنَا إِلَى شِيْعَتِنَا ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ﴾ ؛ وَالسَّـيْرُ مِثْلُ العِلْمِ يَسِيْرُ بِهِ ، ﴿ لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ﴾ مَثَلاً لِمَا يَسِيْرُ مِنَ العِلْمِ فِي اللَّيَالِي وَالأَيَّـامِ عَنَّـا إِلَيْهِمْ فِي الحَلالِ وَالحَرَامِ وَالفَرَائِضِ وَالأَحْكَامِ، ﴿ ءَامِنِينَ ﴾ مِنَ الشَّكِّ وَالضَّلالِ ، والنَّقَلَة مِنَ الحَرَامِ إِلَى الحَلالِ ؛ لأَنَّهُمْ أَخَذُوْا العِلْمَ مِـمَّنْ وَجَبَ لَـهُمْ بِأَخْذِهِ إِيَّاهُ عَنْهُمْ المَغْفِرَةُ ؛ لأَنَّهُمْ مُيْرَاثُ العِلْمِ مِنْ آدَمَ إِلَى حَيْثُ انْتَهَوْا ، ذُرِّيَّةٌ مُصْطَفَاةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ؛ فَلَمْ يَنْتَهِ الاصْطِفَاءُ إِلَيْكُمْ بَلْ إِلَيْنَا انْتَهَى ، وَنَحْنُ تِلْكَ الذُّرِيَّةُ لا أَنْتَ وَلا أَشْبَاهِكَ يَا حَسَنُ ، فَلَوْ قُلْتُ لَكَ حِيْنَ ادَّعَيْتَ ـ مَا لَيْسَ لَكَ وَلَيْسَ إِلَيْكَ ـ : يَا جَاهِلَ أَهْلِ البَصْرَةِ ؛ لَـمْ أَقُلْ فِيْكَ إِلَّا مَا عَلِمْتُهُ مِنْكَ وَظَهَرَ لِي عَنْكَ » .

واعلمْ أنَّ الأحاديثَ في انحصارِ العلمِ فيهمْ وفيما أُخِذَ عنهم وبطلانِ العلومِ الغيرِ المرويَّةِ عنهُم وتحريمِهَا كثيرةٌ متواترةٌ لفظاً ومعنى .

[فرضُ العالـمِ العملُ برواياتِ الأصولِ الصَّحيحةِ والعامِّيِّ الرُّجوعُ إليهِ]

واعلم أنَّ فرضَ العالـمِ بالعربيَّةِ الأخذُ بالأصولِ الصَّحيحةِ والعملُ عليهَا ـ كما قُرِّرَ في محلِّهِ ، وفرضَ الأميِّ ـ الَّذي لا يعرفُ وجوهَ المعاني وصرفَ المباني ـ الرُّجوعَ إلى العالـمِ بالأحكامِ المعصوميَّةِ الرَّاوي للأخبارِ الصَّادقيَّةِ

الموثوقِ بنقلِهِ بينَ الأماميَّةِ ، والتَّعويلُ في ذلكَ على النُّصوصِ القطعيَّةِ عن الأئمَّةِ الهاديةِ المهديَّةِ .

وإنْ أردتَ الاستقصاءَ في الدَّليلِ ؛ فارجعْ إلى كُتبِنَا " **سدرةِ المنتهى** " ، و" **شجرةِ طوبى** " و" **السَّلسبيلَ** " ، وقد ضبطْنَا [١] في المطوِّلاتِ أكثرَ من ألفِ حديثٍ ناصٍّ ومئاتٍ من محكماتِ المبيِّناتِ في تحقُّقِ طريقةِ المتقدِّمِينَ وبطلانِ مختارِ من خالفَهُمْ منَ المتأخِّرِينَ .

[في أنَّ قدماءَ الإماميَّةِ كالمرتضى والمفيدِ لَم يعملوا بالظُّنونَ]

وإيَّاكَ إيَّاكَ أنْ تظنَّ أنَّ المفيدَ والمرتضى ومَن وافقهُما كانوا مكتفِينَ بالظُّنونِ والأوهامِ في نفسِ الأحكامِ ؛ وهذا **شافي** المرتضى[٢] كافٍ في ذلكَ ، وكذلك **جواب المسائلِ التَّبانياتِ** [٣] .

والمفيدُ قد كانَ مالَ إلى مختارِ ابنِ الجُنيدِ ؛ حيثُ كتب " **مقابسُ** [٤] **الأنوارِ** " و" **شرحُ اعتقاداتِ الصَّدوق** " ؛ ونصَّ ابنُ الجُنيدِ عليهِ ؛ فلمَّا وردَ عليهِ التَّوقيعُ الرَّفيعُ منَ النَّاحيةِ المقدَّسةِ قبلَ موتِهِ بسنتينِ تابَ وأنابَ ؛ واختارَ طريقَ أهلِ الحقِّ والصَّوابِ ، وكتبَ الرَّدَّ على ابنِ الجُنيدِ ، وصنَّفَ في الرَّدِّ على أهلِ اجتهادِ الرَّأيِ .

---

(١) هذا الأرجحُ ، وكُتِبَت في المخطوطِ : ((وقد ضُبِطَ)) .

(٢) الشَّافي في الإمامةِ : ج١ : ص١٦٩ ، ١٧٢ (ط .مؤسسة إسماعليانَ ، قمُّ ، ط٢ : ١٤١٠هـ) .

(٣) أجوبةُ المسائل التَّبانيَّاتِ (مطبوع ضمن رسائل المرتضى : ج١ : ص٥٧ ـ ٦٥ ، الفصل ٧ .

(٤) في الرَّدِّ على أهلِ الأخبارِ ، وكُتبت في المخطوط : ((مقباس)) .

[التَّوقيعُ الواردُ على المفيدِ من النَّاحيةِ المقدَّسةِ]

وقَّعَ عليه السلام في التَّوقيعِ الشَّريفِ ما لفظهُ (١) : « إنَّهُ قد أُذِنَ لنَا في تشريفكَ بالمكاتبةِ ، وتكليفِكَ ما تؤديِّهِ عنَّا إلى موالينَا قِبَلَكَ ـ أعزَّهُمُ اللهُ تعالى ـ بطاعتِهِ وكفاهُمُ المُهمِّ برعايتَهِ لهمْ وحراستِهِ ؛ فقِفْ ـ أمدَّكَ اللهُ بعونِهِ على أعدائِهِ المارِقِينَ مِنْ دينِهِ على ما نذكرُهُ ، واعملْ في تأديتِهِ إلى مَنْ تسكنُ إليهِ بما نرسمُهُ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ نحنُ وإنْ كنَّا ثاوينَ بمكانِنَا النَّائي عن مساكنِ الظَّالمينَ حَسَب الَّذي أراناهُ اللهُ تعالى لنَا مِنَ الصَّلاحِ ؛ ولشيعتِنَا المُؤْمِنينَ في ذلكَ مَا دامتْ دولةُ الدُّنيَا للفاسقِينَ ؛ فإنَّا نحيطُ علماً بأنبائِكُم ، ولا يعزبُ عَنَّا شيءٌ مِنْ أَخبارِكُمْ ومعرفتنا بالزَّلِل (٢) الَّذي أصابَكُم ؛ مِذْ جَنَحَ كثيرٌ مِنْكُمْ إلِى مَا كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَنْهُ شَاسِعاً ؛ وَنَبَذُوْا العَهْدَ المَأْخُوْذَ مِنهُم وراءَ ظهورِهِمْ كأَنَّهُم لا يَعْلَمُوْنَ . إنَّا غيرُ مهملِينَ لمراعاتِكُمْ ، ولا نَاسِينَ لذكرِكُمْ ؛ ولولا ذلكَ لنزَلَ بِكُمْ اللاواءُ ، واصطلَمَكُمُ الأعداءُ » .

---

(١) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٣٢٢ ، ٣٢٣ : ترجمةُ المفيدِ جاءَ فيهِ : ((ذكرُ كتابٍ وَرَدَ منَ النَّاحيةِ المُقدَّسةِ ـ حرسهَا اللهُ ورعاهَا ـ في أيَّامٍ بقيت من صفر سنةَ عشرٍ وأربع مئةٍ على الشَّيخِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ النُّعمانَ ـ قدَّسَ اللهُ روحَهُ ونوَّرَ ضريحَهُ ـ ذكرَ موصلهُ أنَّهُ يحملهُ من ناحيةٍ متَّصلةٍ بالحجازِ نسختُهُ : " للأخِ السَّديدِ والولي الرَّشيدِ الشَّيخِ المفيدِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ ابنِ النُّعمانِ ـ أدامَ اللهُ إعزازَهُ ـ من مستودعِ العهدِ المأخوذِ على العبادِ عليه السلام أمَّا بعدُ : سلامٌ عليكَ أيُّها الوليُّ المُخلِصُ في الدِّينِ المَخصوصِ فينَا باليقينِ ؛ فإنَّا نحمدُ إليكَ اللهَ الَّذي لا إلهَ إلَّا هوَ ونسألهُ الصَّلاةُ على سيِّدنَا ومولانَا ونبيِّنَا محمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهِرينَ ، ونعلمُكَ . أدامَ اللهُ توفيقَكَ . لنصرةِ الحقِّ ، وأجزلَ مثوبتَكَ على نطقِكَ عنَّا بالصِّدقِ إنَّهُ ...)) إلخ .

(٢) هذا الأرجحُ ، وكُتِبَت في المخطوطِ : ((بالأزلِ)) ، في الاحتجاجِ : ((بالذُّلِ)) .

إلى قولِهِ عليه السلام : « **فَلْيَعْمَلْ كُلَّ امْرِئٍ مُنْكُمْ بِمَا يَقْرُبُ بِهِ مِنْ مَحَبَّتِنَا ؛ وليتجنَّبَ ما يدنيهِ من كراهتِنَا وسخَطِنَا ؛ فإِنَّ أمرَنَا بغتةً فجأةً حينَ لا تنفعُهُ توبةً ، ولا ينجيهِ من عقابِنَا نَدَمٌ على حوبةٍ ؛ واللهُ يُلهِمُكُمُ الرُّشْدَ ، وَيَلْطِفُ لَكُمْ فِي التَّوْفِيْقِ بِرَحْمَتِهِ** » .

فهذا هوَ التَّوقيعُ الواردُ في التَّحذيرِ عن تركِ طريقةِ السَّلفِ ؛ فاستقامَ رحمه الله وأقامَ .

[أوَّلُ مَنْ خالفَ السَّلفِ ابنُ الجنيدِ وادَّعى جمعٌ ممَّن تأخَّرَ سدَّ البابِ]

واعلمْ أنَّ أوَّلَ مَنْ خالفَ السَّلفِ ابنُ الجُنَيدِ ؛ ولذا تركَ الأصحابُ كتابَهُ وسدُّوا بابَهُ ففتحَهُ آخرُ المتقدِّمينَ وأوَّلُ المتأخِّرينَ [١] ؛ فانفتحت أبوابُ الخلافِ ، وانسلكت سُبُلُ الاعتسافِ ، وادَّعى جمعٌ مِمَّن تأخَّرَ عنهُ انسدادَ بابِ العلمِ ؛ فسلكوا بأهوائهم وآرائِهِمْ سُبُلاً شتَّى ـ سامحَهُمُ اللهُ بالعفوِ الغفرانِ ، وأذهبَ [٢] عن التَّائِهينَ على آثارِهِمْ حيرةَ الحيرانِ ـ ، وثبَّتَنا وإيَّاكمْ على ما هدانَا في دينِنَا ودنيانَا ـ .

قالَ تعالى : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[٣] ؛

---

(١) الظَّاهرُ أنَّهُ أرادَ محمَّدَ بنَ إدريسَ الحلِّيَّ صاحبَ السرَّائرِ .

(٢) هذا الأرجحُ ، وكُتبت في المخطوطِ : ((ويذهبُ)) .

(٣) سورةُ العنكبوتِ : الآيةُ ٤١ .

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾[١] ، وقـالَ : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾[٢] .

[النَّهيُ عن العملِ بالظَّنِّ آيةً وروايةً وردِّ دعوى الاضطرارِ]

وقـالَ تعـالى : ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾[٣] ، ﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾[٤] ؛ فبيَّنَ تعالى في الآيتَينِ أنَّ سبيلَ اللهِ حقٌّ ، والظَّنُّ لا يغني منهُ ؛ وأكثرُ النَّاسِ الظَّانونَ ؛ فمَن تبعَهُمْ أضلُّوهُ عن السَّبيلِ من حيثُ لا يعلمونَ .

وقالَ : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾[٥] ، وقالَ : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾[٦] ، وقالَ : ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[٧] .

---

(١) سورةُ العنكبوتِ : الآيةُ ٤٣ .

(٢) سورةُ يوسف : الآيةُ ١٨ .

(٣) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ١١٦ .

(٤) سورةُ يونسَ : آيةُ ٣٦ ، وسورةُ النَّجمِ : آيةُ ٢٨ إلاَّ أنَّ فيهَا : ﴿ وَإِن ﴾.

(٥) سورةُ يونسَ : الآيةُ ٣٤ .

(٦) سورةُ العنكبوتِ : الآيةُ ٦٩ .

(٧) سورةُ البقرة : الآيةُ ٢١٣ .

وقالَ النَّبيُّ صلى الله عليه وآله[1] : « **إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْكَذِبِ** » الحديث .

وقالَ الصَّادقُ عليه السلام[2] : « **فَالظَّنُّ عَجْزٌ لِمَا لا تَسْتَيْقِنُ** » ، وفي بعضِ النُّسخِ : « **لِمَنْ لا يَسْتَيْقِنُ** » .

وقالَ عليه السلام[3] حدَّثني أبي عن آبائِهِ عليهم السلام : « **حدَّثني أبي عن آبائِهِ** عليهم السلام : " **إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْكَذِبِ** " » انتهى .

وأنتَ خبيرٌ أنَّ الرَّأيَ لا يفيدُ إلَّا ظنّاً ، والظَّنُّ لا يغني منَ الحقِّ شيئاً ، وكلُّ ما ليسَ بحقٍّ فهوَ باطلٌ ، وكلُّ ما ليسَ بعلمٍ فهوَ جهلٌ ، والظَّنُّ ليسَ بعلمٍ .

قالَ الصَّادقُ عليه السلام[4] : « **مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِرَأْيِهِ ؛ فَقَدْ دَانَ اللهَ بِمَا لا يَعْلَمُ، وَمَنْ دَانَ اللهَ بِمَا لا يَعْلَمُ ؛ فَقَدْ ضَادَّ اللهَ ؛ حَيْثُ أَحَلَّ وَحَرَّمَ فِيمَا لا يَعْلَمُ** » **انتهى** .

وتحليلُ الميتةِ على المضطرِّ الشَّرعيِّ لا مطلقاً غيرُ مستلزمٍ لتحليلِ كلِّ حرامٍ على كلِّ مضطرٍّ مطلقاً ، والرُّخصةُ في الموضوعِ بدليلٍ قطعيٍّ ليست رخصةً

---

(١) روي في معظمِ كتبِ العامَّةِ الحديثيَّةِ منها صحيحُ البخاري ومسلم ، فمثلاً رواهُ مالكُ في الموطَّأ : ج٢ : ص٩٠٨ كتابُ حسنِ الخُلُقِ : باب١ ما جاءَ في حسنِ الخُلُقِ : ح١٥ وأبو داودَ في السُّننِ : ج٢ : ص٤٦٠ : كتابُ الأدبِ بابٌ في الظَّنِّ : ح٤٩١٧ بسندِهِ عن أبي هريرةَ عنهُ صلى الله عليه وآله لكن فيهِ : ((أَكْذَبَ الحَدِيثِ)) ؛ وسيأتي من طريقنا .

(٢) الكافي : ج١ : ص٧٣ : كتابُ التَّوحيدِ : بابُ حدوثِ العالَمِ وإثباتِ المُحدِثِ : ح١ .

(٣) اقربُ الإسنادِ : ص٢٩ : ح٩٤ وعنهُ في الوسائل : ج٢٧ : ص٥٩ : باب ٦ من أبوابِ كتابِ القضاءِ : ح٤٢ بسندهِ عن مسعدةَ بنِ زيادٍ .

(٤) قربِ الإسنادِ : ص١٢ : أحاديث متفرِّقة : ح٣٦ عن مسعدةَ عن الصَّادقِ عليه السلام .

في نفسِ الحكمِ بدليلٍ ظنِّيٍّ ؛ بل باعتقادٍ مُبتدئٍ ، ولو عَلِمَ اللهُ أنَّ العلمَ يُرفعُ وحصولُهُ يمتنعُ فيما وَجَبَ فيهِ وتعلَّقَ بِهِ التَّكليفُ وأنَّ المُكلَّفَ يضطرُّ ؛ لبيَّنَهُ في كلامِهِ ؛ ورخَّصَ لهم استعمالُ الظَّنِّ في نفسِ الحكمِ قالَ اللهُ تعالى : ﴿ **لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** ﴾[1] .

وقالَ الصَّادقُ عليه السلام [2] : « **إِنَّا وَاللهِ لا نُدْخِلُكُمْ إِلاَّ فِيْمَا يَسَعَكُمْ** » .

واعلمْ يا أخي أنَّ تعلُّقَ التَّكليفِ بتحصيلِ العلمِ دليلٌ على إمكانِ المُكلَّفِ بِهِ والتَّوسعةِ فيهِ ؛ لأنَّهُ من حكيمٍ لا يعبثُ ، وقاهرٌ لا يجبرُ ، وقادرٌ لا يظلِمُ ، قالَ الحجَّةُ عليه السلام في توقيعٍ لهُ إلى المهزياريِّ[3] : « **هَلْ أَمْرٌ إِلاَّ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامةِ** » ؛ أي لَم يأمرْ إلَّا بما هوَ كائنٌ لا محالةَ ؛ فثبوتُ الأمرِ بطلبِ العلمِ دليلٌ على إمكانِهِ وإمكانِ حصولِهِ ، واللهُ أصدقُ قائلٍ وأمناؤهُ ، وليس دعوى العسرِ بعسرٍ ، ولا دعوى الاضطرارِ باضطرارٍ ، وليسَ لكلِّ مدَّعٍ بيِّنةٌ، ولا كلّ بيِّنَةٍ مبيِّنةٌ .

وقد قُرِّرَ في محلِّهِ بطلانُ التَّعبُّدِ بالجهلِ والخطأِ بما لا مزيدَ عليهِ منَ البراهينِ العقليَّةِ ، والأدلَّةِ الكتابيَّةِ ، والحججِ النَّبويَّةِ ، والإشاراتِ المعصوميَّةِ ، والظَّنُّ جهلٌ ـ ، والعملُ بِهِ يستلزمُ الخطأَ ، فلو أردتَ استقصاءَ الدَّليلِ فارجعَ إلى

(١) سورةُ البقرة : الآيةُ ٢٨٦ .

(٢) الكافي : ج١ : ص٧٣ : بابُ اختلافِ الحديثِ : ح٩ بسندِهِ عن المعلىَّ بنِ خنيسٍ .

(٣) إكمالُ الدِّينِ وإتمامُ النِّعمةِ : ص٤٨٧ : باب٤٥ في التَّوقيعاتِ الواردةِ عنهُ عليه السلام : ح٨ بسندهِ عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ مهزيارَ .

كتابِنَا المسمَّى بـ " **سيفِ اللهِ المسلولِ على محرِّفي دينِ الرَّسولِ** " .

ذاكَ كتابُ " قسورة "   في صُحُفٍ مُطهَّرة

فإنْ رآهُ جاحدٌ   يفرُّ في المُستنفرة

وقالَ عليٌّ عليه السلام (١) ـ في حديثٍ طويلٍ : « **وَلِإِنَّ أَهْلَ البَاطِلِ في القَدِيْمِ وَالحَدِيْثِ أَكْثَرُ عَدَداً مِنْ أَهْلِ الحَقِّ** » .

[وجوبُ معاداةِ أعداءِ اللهِ وموالاةِ أوليائِهِ]

واعلم يا أخي ؛ أنَّهُ يجبُ عليكَ معاداةُ أعداءِ اللهِ وموالاةُ أولياءِ اللهِ ، ولا يجوزُ لأحدٍ الإصغاءُ إلى مَن حادَّ عن الإئمَّةِ وجازَ عن منهجِهِم وتَرَكَ محجَّتَهُم، ولا زيارتُهُ ، ولا تعظيمُهُ ، ولا السَّلامُ عليهِ ، ولا ملاقاتُهُ إلَّا بالوجوهِ القاطبةِ ؛ فكذا ورد في المعاشرةمعَ أعداءِ اللهِ قاطبة ، وأشدُّهُم ضرراً على الخاصَّةِ الفلاسفةُ ، والمتكلِّمةُ ، وعلى العامَّةِ الصُّوفيَّةُ ، وعلى المتوسِّطة أشباهُ العامَّةِ .

وليسَ كلُّ حكيمٍ فلسفيّاً ، ولا كلُّ مبرهِنٍ متكلِّماً ، ولا كلُّ عارفٍ زاهداً صوفيّاً ، ولا كلُّ أصوليٍّ ظنيّاً أو مجوِّزاً لهُ في حكمٍ شرعيٍّ .

فتكلَّمْ ببعضِ ما تعلمُ ، ولا تتكلَّمْ بكلِّ ما تعلمُ وبما لا تعلمُ فتندم .

---

(١) الاحتجاجُ : ج٢ : ص٣٧١ وعنهُ في البحارِ : ج٨٩ : ص٤٤ : باب ٧ : ح٣ في خبرِ من ادَّعى التَّناقضَ في القرآنِ .

[الاقتصارُ على المرويِّ عنهُم عليهم السلام ومنهُ الكلامُ والاحتجاجُ وما وردَ فيهِ]

ولا يجوزُ التَّكلُّمُ إلَّا بالكلامِ المرويِّ ، وكذا الجدالُ إلَّا بالَّتي هيَ أحسنُ (١) ، ولا يجوزُ لكَ الاشتغالُ بصرفِ العُمُرِ في أساطيرِ أهلِ الضَّلالِ وتاركي الآثارِ على إثرِ الأمثالِ إلَّا بعدَ الاحتواءِ التَّامِّ على حكمةِ أئمَّةِ الأنامِ عليهم السلام واحتجاجاتِهم على عبدَيِ الأهواءِ والأصنامِ بنيَّةٍ صحيحةٍ وسليقةٍ سويَّةٍ ردّاً على الفِرَقِ الغويَّةِ ؛ وتأييداً للطَّائفةِ المهديَّةِ .

واحذرْ يا أخي أن تكونَ مِمَّنْ خاطَبَهُمْ اللهُ ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا مَّوَدَّةَ بَيۡنِكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُ بَعۡضُكُم بِبَعۡضٖ وَيَلۡعَنُ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا وَمَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ (٢) ، وقالَ : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ (٣) .

وعليكَ بالتَّمتُّعِ من مصنَّفاتِ المتقدِّمينَ الَّذينَ ألِفوا حكمةَ الأئمَّةِ الطَّاهِرينَ ، وحملوا آثارَهُمْ ، وَوَعَوا أخبارَهُمْ ؛ فبلَّغُوْهَا وأدَّوهَا إلى التَّابعينَ .

واعلمْ يا أخي أنَّكَ إنْ أجبتَني في الكفِّ عن المبتدِعاتِ ، والاقتصارِ على المرويَّاتِ ؛ لكُفِيتَ شرِّ وساوسِ الشَّيطانِ منَ الجِنَّةِ والنَّاسِ أجمعِينَ .

---

(١) إشارةٌ إلى الآيةِ **١٢٥** من سورة النَّحلِ : ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ .

(٢) سورةُ العنكبوتِ : الآيةُ **٢٥** .

(٣) سورةُ البقرةِ : الآيةُ **١٧٠** .

قالَ عليٌّ عليه السلام (١) : « قَالَ رَسُوْلُ الله صلى الله عليه وآله : سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِيْنَ فِرْقةً ، فِرْقَةٌ مِنْهَا نَاجِيَةٌ ؛ وَالْبَاقُونَ هَالِكُونَ ، وَالنَّاجُونَ الَّذِينَ يَتَمَسَّكُونَ بِوَلايَتِكُمْ ، وَيَقْتَبِسُونَ مِنْ عِلْمِكُمْ ، وَلا يَعْمَلُونَ بِرَأْيِهِمْ ؛ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ » .

وقالَ العالِـمُ عليه السلام (٢) : « كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ شِيعَتِنَا وَ هُوَ مُتَمَسِّكٌ بِعُرْوَةِ غَيْرِنَا » ، وقالَ (٣) : « مَنِ اعْتَرَفَ بِحُقُوْقِنَا لَـمْ يَذْهَبْ فِي عُقُوْقِنَا » .

وقالَ العالِمُ عليه السلام (٤) : « أَمَا إِنَّهُ شرٌّ لَكُمْ أَنْ تَقُوْلُوا بِشْيَءٍ مَا لَـمْ تَسْمَعُوْهُ مِنَّا » .

وقالَ أبو جعفرٍ عليه السلام (٥) : « أَمَا لَوْ أَنَّ رَجلًا قَامَ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ ؛ وَتَصَدَّقَ بِجَمِيْعِ مَالِه ، وَحَجَّ جَمِيْعَ دَهْرِهِ وَلَـمْ يَعْرِفْ وَلايَةَ وَلِيِّ الله فَيُوَالِيْهِ ؛ وتَكُوْنَ جَمِيْعُ أَعْمَالِهِ بِدَلالَتِهِ إِلَيْهِ مَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الإِيْمَانِ » .

وقـالَ عليه السلام (٦) : « لَيْسَ عِنْـدَ [أَحَـدٍ مِنَ](٧) النَّاسِ حَـقٌّ وَلا صَوَابٌ [وَلا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقْضِي بِقَضَاءٍ حَقٍّ] (٨) إِلاَّ مَا خَرَجَ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ » .

---

(١) كفايةُ الأثرِ : ص١٥٥ (انتشاراتُ بيدار ، قمُّ المقدَّسةُ ، ١٤٠١هـ) بسندهِ عن يحيى البكا

(٢) رواهُ الصَّدوقُ في صفاتِ الشِّيعةِ : ص٣ (انتشارات عابدي، طهرانُ) ومعاني الأخبارِ ص٣٩٩ : باب معنى نوادرِ المعاني : ح٥٧ عن المفضَّلِ بنِ عمرَ وإبراهيمَ بنِ زيادٍ عن الصَّادقِ عليه السلام .

(٣) الاثنا عشريَّة للحرِّ العامليِّ : ص٢٩ : باب٢ إبطال التَّصوُّفِ وذمِّهِ .

(٤) رواهُ في الكافي : ج٢ : ص٤٠٢ : باب الضَّلالِ : ح١ وفيه : ((شرٌّ عليكم)) .

(٥) رواهُ في الكافي : ج٢ : ص١٩ : باب دعائمِ الإسلامِ : ح٥ .

(٦) روي في الكافي : ج١ : ص٣٩٩ : باب إنَّهُ ليسَ شيءٌ منَ الحقِّ في يدِ النَّاسِ : ح١ وفي بصائرِ الدَّرجاتِ : ص٥٣٩ : ج٩ باب١٩ : ح٥ بسندهما عن محمَّدِ بنِ مسلمٍ .

(٧) ما بينَ [ ] وردَ في الكافي والبصائرِ .

(٨) ما بينَ [ ] وردَ في الكافي والبصائرِ .

وقالَ عليه السلام (١) : « **كُلُّ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذَا البَيْتِ ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ** » .

وقالَ عليه السلام (٢) : « **قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله : إِنَّ اللهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يَقُولُ : " تَذَاكُرُ الْعِلْمِ بَيْنَ عِبَادِي مِـمَّا تَحْيَا عَلَيْهِ الْقُلُوبُ الْمَيْتَةُ إِذَا هُمُ انْتَهَوْا فِيهِ إِلَى أَمْرِي** » .

وقالَ عليه السلام (٣) في حديثٍ لهُ : « **ذَرُوا النَّاسَ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ وَ إِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ عَلِيٍّ عليه السلام ؛ وَلَا سَوَاءٌ** » .

وقالَ عليه السلام (٤) في حديثٍ لهُ : « **إِنَّ الْعَبْدَ لَيَقَعُ إِلَيْهِ الحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا فَيَدِينُ اللهَ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ بِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ؛ فَيَكُـونُ لَهُ عِزّاً فِي الدُّنْيَا وَ نُوراً فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَقَعُ إِلَيْهِ الحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِنَا ؛ فَيُذِيعُهُ فَيَكُونُ لَهُ ذُلًّا فِي الدُّنْيَا وَ يَنْزِعُ اللهُ ـ عَزَّ وَ جَلَّ ـ ذَلِكَ النُّورَ مِنْهُ** » .

وقالَ عليه السلام (٥) في حديثٍ لهُ : « **أَمَا وَ اللهِ لَوْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ مَا أَقُولُ ؛ لَأَقْرَرْتُ أَنَّكُمْ أَصْحَابِي . هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ أَصْحَابٌ ، وَهَذَا الحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَهُ أَصْحَابٌ وَأَنَا امْرُؤٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ وَلَدَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وَعَلِمْتُ كِتَابَ اللهِ، وَفِيهِ تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ بَدْءِ الخَلْقِ ، وَأَمْرِ السَّمَاءِ ، وَأَمْرِ الْأَرْضِ ، وَأَمْرِ الْأَوَّلِينَ، وَأَمْرِ الْآخِرِينَ ، وَأَمْرِ مَا كَانَ ، وَأَمْرِ مَا يَكُونُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ذَلِكَ نُصْبَ عَيْنِي** ».

---

(١) بصائرُ الدَّرجاتِ : ص٥٣١ : باب ١٨ النَّوادرِ في الأئمَّةِ عليهم السلام وأعاجيبهم: ح٢١ بسندهِ عن الفضيلِ بنِ يسارٍ عن أبي جعفرٍ عليه السلام .

(٢) الكافي : ج١ : ص٤١ : بابُ بذلِ العلمِ : ح٦ عن عبدِ اللهِ بنِ سنانٍ عن الصَّادق عليه السلام .

(٣) الكافي : ج٢ : ص٢١٣ : بابٌ في تركِ دعاءِ النَّاسِ : ح٣ عن الفضيلِ عن الصَّادق عليه السلام .

(٤) الكافي : ج٢ : ص٢٢١ : بابُ التَّقيَّةِ : ح٢٣ عن عبدِ اللهِ بنِ أبي يعفورٍ عن الصَّادق عليه السلام .

(٥) في الكافي : ج٢ : ص٢٢٣ : بابُ الكتمانِ : ح٥ عن عبدِ الأعلى عن الصَّادق عليه السلام .

ختامُهُ :

قالَ تعالى : ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [١] .

قالَ الصَّادقُ عليه السلام [٢] في تفسيرِهَا : **« طاعةُ الله وَمَعْرِفَةُ الإِمَامِ »** ، وقالَ [٣] : **« مَعْرِفَةُ الإِمَامِ وَاجْتِنَابُ الكَبَائِرِ الَّتي أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهَا النَّارَ»** ، وقال عليه السلام [٤]: **« الحِكْمَةُ المَعْرِفَةُ وَالفِقْهُ فِي الدِّيْنِ[٥] ؛ فَمَنْ فَقِهَ مِنكُمْ فَهُوَ حَكِيْمٌ »** ، وقال عليه السلام [٦] : **« صِفَةُ الحِكْمَةِ الثَّبَاتُ عِنْدَ أَوَائِلِ الأُمُوْرِ ، وَالوُقُوْفُ عِنْدَ عَوَاقِبِهَا »** .

وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَقْبَلَ مِنْ مُدَّعٍ دَعْوَاهُ بِلا بُرْهَانٍ عَلَى مَا ادَّعَاهُ ؛ فقد جَعَلَ اللهُ البرهانَ علامةَ الصَّادِقِينَ ؛ حيثُ قالَ في الكتابِ المبينِ : ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [٧] ، وعن رسولِ الله صلى الله عليه وآله [٨] أَنَّهُ كانَ ذاتَ يومٍ في بعضِ أسفارِهِ إذ لقيهِ ركبٌ : **« السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُوْلَ اللهِ . فَقَالَ : مَا أَنْتُمْ ؟ ؛**

---

(١) سورةُ البقرةِ : الآيةُ ٢٦٩ .

(٢) رواهُ في الكافي : ج١ : ص١٨٥ : باب فرضِ طاعةِ الأئمَّةِ : ح١١ عن أبي بصيرٍ عنهُ عليه السلام .

(٣) رواهُ في الكافي : ج٢ : ص٢٨٤ : باب الكبائرِ : ح٢٠ عن أبي بصيرٍ عنهُ عليه السلام .

(٤) تفسيرُ العيَّاشيُّ : ج١ : ص١٥١ : تفسيرُ سورةِ البقرةِ : ح٤٩٨ وعنهُ في البحارِ : ج٢٤ : ص٨٦ : باب٣٢ : ح٤ وعنهُ في تفسيرِ الصَّافي : ج١ : ص١٢٨ : سورةُ البقرةِ .

(٥) كذا في الصَّافي ، وفي تفسيرِ العيَّاشيِّ والبحارِ : ((إنَّ الحِكْمَةَ المَعْرِفَةُ والفِقهُ في الدِّينِ)) .

(٦) مصباحُ الشرَّيعةِ : ص١٩٩ : باب٦٩ : في الحكمة .

(٧) سورةُ البقرةِ : الآيةُ ٢٦٩ .

(٨) الكافي : ج٢ : ص٥٣ : باب حقيقةِ الإيمانِ واليقينِ : ح١ عن محمَّدِ بنِ عذافرَ عن أبيهِ عن أبي جعفرٍ عليه السلام .

فَقَالُوا : نَحْنُ مُؤْمِنُونَ يَا رَسُوْلَ الله . قَالَ : فَمَا حَقِيقَةُ إِيمَانِكُمْ ؟ قَالُوا : الرِّضَا بِقَضَاءِ الله ، وَالتَّفْوِيضُ إِلَى الله ، وَالتَّسْلِيمُ لِأَمْرِ الله . فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ : عُلَمَاءُ حُكَمَاءُ كَادُوا أَنْ يَكُونُوا مِنَ الحِكْمَةِ أَنْبِيَاءَ ؛ فَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ؛ فَلَا تَبْنُوا مَا لَا تَسْكُنُونَ ، وَلَا تَجْمَعُوا مَا لَا تَأْكُلُونَ ، وَاتَّقُوْا اللهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » .

فما قَبِلَ اللهُ ورسولُهُ دعواهمْ بلا دليلٍ ، واللهُ يهدي من يشاءُ إلى سواءِ السَّبيلِ .

وكانَ الصَّادقُ عليه السلام كثيراً ما يقولُ شعراً [1] :

علمُ المَحجَّةِ واضحٌ لمريدِهِ وأرى القلوبَ عن المَحجَّةِ في عمى
ولقد عجبتُ لهالكٍ ونجاتُهُ موجودةٌ ولقد عجبتُ لِمَن نجى

والسَّلامُ عليكُم يا تابعِي الهُدى ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

حُرِّرَ يوم الإثنينِ وقد نعقَ غرابُ البينِ في ربيعِ الثَّاني من سنة ١٢٠٤هـ في أرضِ الطَّفِّ على من حلَّ بها أشرفُ التَّحيَّةِ والتُّحفِ .

****

(١) رواهُما الشَّيخُ الصَّدوقُ في الأمالي : ص٥٩٨ مجلس ٧٤ : ح٤/٧٩٢ (مؤسسةُ البعثةِ ، قمُّ المقدَّسةُ ، ط١ ، ١٤١٧هـ) بسندِهِ عن محمَّدِ بنِ أبي عميرٍ عن الصَّادق عليه السلام .

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وقعَ الفراغُ من تحقيقِ هذهِ الرِّسالةِ الموسومةِ بـ" **الوصيَّةِ** " في ليلةَ العشرينَ من صفرِ المصادفِ لأربعينِ الإمامِ الحسينِ عليه السلام من سنةِ أربعينَ بعدَ الأربعِ مئةٍ وألفٍ (٢٠/ ٢/ ١٤٤٠) من الهجرةِ النَّبويَّةِ ـ على مهاجرِهَا وآلِهِ أفضلُ التَّحيَّةِ ـ في منطقةِ القطيفِ في قريتي الخويلديَّةِ ، وقد حرَّرتُها بيـدِي الجانيةِ أنا **أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكّيٍّ آلِ جسَّاسٍ** ؛ والحمدُ للهِ في الغدوِّ والعشَّيَةِ.

المحتويات

الصفحةُ	العـــنـــوانُ
٣	ـ التَّعريفُ بالرِّسالةِ ....
٤	ـ صورةٌ من النُّسخةِ الخطيَّةِ........................
٥	ـ المقدَّمةُ ....
٦	ـ في الاكتفاءِ بكتبِ الفقهِ والحديثِ المرويَّةِ عن الأئمَّةِ ......
٧	ـ الوقوف عندَ الشُّبهاتِ والإرجاءِ في المهمَّاتِ وتركِ الظُّنونِ
٩	ـ ما وردَ في النَّهي عن التَّكلُّفِ ومجانبةِ أهلِ الرَّأيِ ....
١٦	ـ عدمُ جوازِ الاجتهادِ والتَّقليدِ لغيرِ الآخذِ بالمرويِّ عنهم ...
١٩	ـ عدمُ جوازِ الاستنباطِ من المداركِ الظَّنيَّةِ والإجماعِ ....
٢٠	ـ انحصارُ الدَّليلِ في الآياتِ المحكماتِ والأخبارِ الصَّحيحةِ ..
٢٢	ـ التَّعويلُ عندَ التَّعارضِ على المنصوصِ والمرجِّحاتِ المرويَّةِ ..
٢٣	ـ التَّعويلُ في ردِّ شبهاتِ المللِ والفرقِ على الأجوبةِ المنصوصةِ
٢٤	ـ العلومُ الَّتي يجوزُ الاشتغالُ بهَا وجوباً أو ندباً ....
٢٥	ـ الأحاديثُ الدَّالَّةُ على انحصارِ العلمِ فيهمْ عليهم السلام ....
٢٨	ـ في أنَّهمْ القرى الَّتي باركَ فيهَا ....
٢٩	ـ فرضُ العالمِ العملِ بالرِّواياتِ وفرضُ العاميِّ الرُّجوعُ إليهِ ..

العــــنـــوانُ	الصفحةُ

❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋